الموارد الاقتصادية الزراعية والإنتاج الزراعي والتجارة البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أ.د/ محمود محمد فواز
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعي
كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ.

د/ سرحان احمد عبد اللطيف سليمان
دكتور بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي
مركز البحوث الزراعية.

مقدمة

تمتلك منطقة التجارة الحرة العربية من المقومات الاقتصادية ما يمكنها من تحقيق مستويات مرتفعة من التبادل التجاري في مختلف المجالات، فهي تمتلك طاقات بشرية هائلة، ومساحات جغرافية شاسعة، وتنوع في الموارد الطبيعية، وفى واقع الأمر، فانه لا يمكن النظر إلى دول المنطقة على أنها دول الموارد الاقتصادية فقط، بل الملاحظ أن التنوع الجغرافي اعطاها مزايا نسبية في ثروات اقتصادية متنوعة، رغم أن كثيراً منها غير مستغل، فالدول في منطقة الخليج العربي تتمتع بمزايا نسبية في توافر رؤوس الأموال، وكذلك إنتاج الطاقة مثل النفط والغاز والمعادن، بينما الدول الواقعة في أفريقيا تتمتع بمزايا نسبية في الثروات الطبيعية، مثل الأراضي الخصبة والمنتجات الزراعية والحيوانية العربية، في حين يوجد بدول أخرى إمكانات تكنولوجية وصناعية وقوى عاملة، بيد أن هناك تحديات حالت دون استثمار تلك الطاقات والإمكانات، ولعل ابرزها غياب الرؤى التنموية الشاملة لتحويل هذه الإمكانات المتنوعة في خدمة التكامل الاقتصادي، وإدراكا لأهمية التجارة الدولية فقد حاولت الدول العربية الانخراط في العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة لمواكبة التطورات العالمية والاستفادة من مزاياها، وتجنب بعض المظاهر السلبية لها. ويعتبر إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمعروفة اختصاراً باسم "الجافتا" أهم الاتفاقيات التجارية وأكثرها شمولا، بهدف تشجيع التجارة الخارجية لهذه الدول بشكل عام والبينية بشكل خاص(٦).

وفي ظل التغيرات السريعة في النظام الاقتصادي العالمي، واتجاه الدول نحو تكوين التكتلات الاقتصادية للاستفادة من اتساع السوق داخل التكتل، أصبح العمل الجماعي العربي ضرورة لابد منها، بقيام تكتل عربي يحقق للدول العربية الاستفادة من اتساع السوق العربي، ويحقق درجة أعلى من الاستقرار والأمن الاقتصادي العربي لذا فان قيام منطقة التجارة الحرة العربية سيعود بفوائد عديدة على جميع الدول العربية خصوصاً إذا رافق ذلك زيادة في مرونة العرض، وقواعد إنتاجية تضمن تحقيق تيارات سلعية متدفقة للتبادل التجاري داخل منطقة التجارة الحرة وهذا بدوره سيؤدي إلى التكامل بين القطاعات الاقتصادية العربية المختلفة مما ينتج عنه زيادة القدرة التنافسية للسلع العربية وبما يضمن مواجهة التكتلات التجارية والتقدم المتواصل في ظل النظام الاقتصادي المعاصر(٧)، وتعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعتبر أهم التجمعات الاقتصادية العربية، حيث تضم معظم الدول العربية، وتشكل غالبية الاقتصاد العربي، وتمتلك الإمكانات والقدرات الاقتصادية.

المشكلة البحثية: على الرغم من امتلاك الدول العربية الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى المقومات الاقتصادية الكفيلة بتحسين وضع التجارة بينها عن طريق إبرام العديد من اتفاقيات التجارة الحرة، وتسهيل حركة الصادرات والواردات بينها بتخفيض الرسوم الجمركية، والقيود غير الجمركية التي تمارسها الدول العربية أمام وارداتها من الدول العربية الأخرى بأشكال مختلفة، غير أن المتتبع لتطور التجارة البينية بالمنطقة، يلمس فجوة كبيرة بين ما تم التخطيط له، وبين ما تم تحقيقه وانها لاتزال ضئيلة ولا تحقق هدف اتفاقية المنطقة، فعلى الرغم من قيام الدول العربية بالكثير من الإجراءات التي تهدف إلى تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك بشكل عام، وتنمية التجارة البينية بشكل خاص، كان آخرها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام ١٩٩٨، التي دخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٥، كنموذج للتكامل العربي، ومدخل لتحرير التجارة البينية، مما قد يؤدى إلى فتح الأسواق العربية، وإزالة العقبات والعراقيل الجمركية وغير الجمركية وتسهيل عبور وانتقال السلع، حيث تعد التجارة البينية العربية أداة أساسية، ومدخلاً هاماً من

أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، الا انه على الرغم من الجهود العربية لتحرير هذه التجارة وتنميتها فان الواقع الفعلي يشير إلى تواضع نسبة التجارة البينية العربية إلى إجمالي التجارة العربية مع العالم، حيث بلغت هذه النسبة نحو ٨,٩٤٪ كمتوسط للفترة قبل تنفيذ الاتفاقية ٢٠٠١-٢٠٠٤، في حين بلغت نظيرتها في فترة تنفيذ الاتفاقية ٢٠٠٥-٢٠١٢ نحو ١٠,٤٨٪، كما انها لم تتجاوز نحو ١٠,٣٧٪ في عام ٢٠١٢[١]، مما يدل على ان حجم التجارة البينية بالمنطقة لا يزال ضعيفاً ولا يتماشى مع الهدف من انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومما قد يعنى اعتماد الدول العربية في تأمين معظم احتياجاتها على الأسواق العالمية، الأمر الذى ينطوي على خطورة بالغة في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية، ويقتضى ذلك ضرورة البحث عن وسائل وآليات لتعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية، ويزيد من أهمية تنسيق الخطط التنموية والسياسات الزراعية والتجارية في البلاد العربية، والعمل على إزالة كافة الحواجز والقيود التجارية من أجل تنمية التجارة البينية بين الدول العربية[٨].

وبالتالي يمكن القول بانه وبعد مرور نحو عشر سنوات على تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم تزد التجارة البينية بين دول المنطقة بالدرجة المأمولة من تطبيق الاتفاقية، وأهداف اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى في تحقيق معدلات مرتفعة للتجارة البينية بين الدول الأعضاء ولاتزال ضعيفة ودون المأمول رغم امتلاك المنطقة إمكانات اقتصادية كفيلة لتحقيق ذلك، اذ ارتفعت الى نحو ١٠,٣٣٪ فقط في متوسط الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢[١].

الأهداف البحثية: يستهدف البحث بصفة رئيسية الوقوف على حجم المقومات والموارد الاقتصادية المتاحة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعلاقة ذلك بالتجارة البينية الكلية للمنطقة، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)، ومن ثم يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الفرعية الاتية:

١- الوقوف على المقومات والمؤشرات الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

٢- الوقوف على ملامح التجارة البينية الكلية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

٣- الوقوف على كفاءة وهيكل التجارة البينية الكلية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الأسلوب البحثي: اعتمد البحث بصفة أساسية على الأساليب الوصفية والكمية، وعلى وجه التحديد تم استخدام الأساليب البحثية الآتية:

١- معادلات الاتجاه الزمنى العام في دراسة تطور المقومات الاقتصادية والإنتاج والتجارة البينية الكلية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والوقوف على معدلات النمو السنوي لكل منها.

٢- **قياس درجة الاستقرار الاقتصادي:** ويشير هذا المعيار إلى درجة التقلبات التي تحدث في التجارة الخارجية، إذ انه كلما زادت قيمته كلما دل على زيادة التقلبات وعدم استقرار التجارة الخارجية، ويعبر المتوسط الهندسي لهذه النسبة عن معامل عدم الاستقرار، فاذا كانت قيمة المعامل مساوية للصفر، فان ذلك يعنى ثبات أو استقرار الظاهرة المحسوبة، وكلما زادت قيمة هذا المعامل، فان ذلك يعنى زيادة درجة عدم الثبات، ويمكن الوقوف على درجة الاستقرار الاقتصادي لمتغير معين بتقدير معامل الاستقرار[١٣] **Instability Coefficient**، والذى يعتمد على طريقة النسب المئوية لمتوسطات الانحرافات **Average Percentage-deviation**، والتي يتم تطبيقها وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{معامل عدم الاستقرار} = \frac{|\text{ص} - \hat{\text{ص}}|}{\hat{\text{ص}}} \times ١٠٠$$

حيث تمثل: ص = القيمة الفعلية للمتغير موضع الدراسة، ص^ = القيمة المقدرة للمتغير موضع الدراسة. ويتم الحصول عليها من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

٣- **التركز الجغرافي:** ويقصد به درجة تركز صادرات أو واردات الدولة من أو إلى الدول التي تتعامل معها، ويستخدم معامل جيني هيرشمان **Gini-Hirchman Coefficient** في حساب درجة التركز الجغرافي للصادرات من سلعة معينة أو مجموعة من السلع خلال الفترات الزمنية المختلفة، ويصل هذا المعامل إلى اقصى قيمة له، وهي ١٠٠ في حالة ما إذا كانت السلعة تصدر إلى دولة واحدة فقط من دول

العالم، بينما تقل قيمة هذا المعامل عن ١٠٠ كلما توزعت الصادرات من السلعة على عدد أكبر من الدول، ويرى ميشائيلى أن معامل التركز الجغرافي يعد مرتفعاً إذا كان أكبر من ٤٠٪، وهو ما يعنى أن حدوث أي تقلبات سعرية شديدة في قيمة وكمية السلعة يترتب عليها آثار سلبية على اقتصاديات التجارة الخارجية للدولة المصدرة(١٥).

ويتم حساب معامل التركز الجغرافي وفقاً للمعادلة التالية:

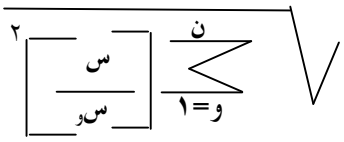

حيث تمثل: س$_{و}$ = كمية الصادرات من السلعة (س) إلى الدولة (و).

و = ١، ٢، ٣، .....، ن.

س = إجمالي كمية الصادرات من السلعة إلى مختلف دول العالم.

٤- قياس مؤشرات الكفاءة للتجارة البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك باستخدام المؤشرات الآتية:

أ- الأهمية النسبية للتجارة البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في إجمالي التجارة الكلية للمنطقة.

ب- معدل النمو السنوي للتجارة البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ت- درجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ث- علاقة الارتباط بين الصادرات البينية والواردات البينية الكلية للدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ج- التركز الجغرافي للتجارة البينية الكلية للدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

مصادر البيانات: استند البحث بصفة رئيسية على البيانات المنشورة لعديد من الجهات، أهمها: الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وصندوق النقد العربي، والأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والنشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "الفاو"، والبنك الدولي، وقطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة المصرية، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، كما تم الاستعانة ببعض البيانات والإحصاءات المنشورة لبعض الجهات على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت".

النتائج البحثية، ومناقشتها:

أولاً: المقومات الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: يمكن استعراض اهم ملامح المقومات والمؤشرات الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي تشمل الموارد الأرضية، الموارد المائية، استخدام الأراضي، الموارد البشرية، الناتج المحلى الإجمالي، الناتج المحلى الزراعي، القيمة المضافة لقطاع الزراعة، والقيمة المضافة لقطاع الصناعة، ودراسة تطور كل منها، والاهمية النسبية للدول الأعضاء بالمنطقة في كل منها، بالإضافة الى دراسة درجة الاستقرار ومعدلات النمو ونصيب الفرد لبعض هذه المقومات خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)، وذلك كما يلي:

(١) الموارد الأرضية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: يستعرض هذا الجزء من البحث اهم ملامح الموارد الأرضية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي تشمل الرقعة الأرضية، ورقعة الأراضي الزراعية، ورقعة الأراضي القابلة للزراعة، من خلال دراسة تطور كل منها، وكذلك دراسة متوسط نصيب الفرد من كل منها، كما في جدولي رقمي (١)، (٢)، بالإضافة الى دراسة معدلات التغير السنوية لكل منها خلال فترة الدراسة كما في جدول رقم (٣)، وذلك كآلاتي:

أ ــ الرقعة الأرضية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: قدر إجمالي الرقعة الأرضية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام ٢٠١٢ بنحو ١١,٩٣٨ مليون كم^{٢}، وتعتبر الجزائر، السودان (أصبحت دولتين بعد استقلال جنوب السودان وتبلغ مساحة دولة جنوب السودان نحو ٦٠٠ الف كم^{٢})، السعودية، ليبيا، ومصر اكبر خمس دول من حيث الرقعة الأرضية بالمنطقة، بأهمية نسبية بلغت نحو ١٩,٩٥٪، ١٩,٩٠٪،

١٨,٠١٪، ١٤,٧٤٪، ٨,٣٤٪ من إجمالي الرقعة الأرضية للمنطقة، وتمثل الرقعة الارضية للدول الخمس نحو ٧٦,٣٤٪ من إجمالي الرقعة الأرضية للمنطقة، بينما كانت البحرين اقل الدول اسهاماً بنحو ٠,٠١٪ من إجمالي الرقعة الأرضية للمنطقة.

جدول رقم (١): الموارد الأرضية للدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمتوسط خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)

البيان / الدولة	الرقعة الأرضية*		رقعة الأراضي الزراعية			رقعة الأراضي القابلة للزراعة		
	الرقعة مليون كم٢	٪	الرقعة مليون كم٢	٪	متوسط نصيب الفرد كم٢	الرقعة كم٢	٪	متوسط نصيب الفرد كم٢
الأردن	0.089	0.74	0.0101	0.223	0.00183	1812	0.329	0.00033
الإمارات	0.084	0.70	0.0051	0.111	0.00091	577	0.105	0.00010
البحرين	0.001	0.01	0.0001	0.002	0.00009	16	0.003	0.00002
تونس	0.155	1.30	0.0982	2.161	0.00968	27904	5.065	0.00275
الجزائر	2.382	19.95	0.4089	8.995	0.01176	75193	13.648	0.00216
السعودية	2.150	18.01	1.7362	38.197	0.07009	33964	6.164	0.00137
السودان	2.376	19.90	1.3074	28.765	0.04033	177870	32.283	0.00549
سوريا	0.184	1.54	0.1384	3.045	0.00723	46488	8.438	0.00243
العراق	0.434	3.64	0.0855	1.882	0.00304	43577	7.909	0.00155
عمان	0.310	2.59	0.0155	0.342	0.00601	306	0.056	0.00012
قطر	0.012	0.10	0.0007	0.014	0.00058	130	0.024	0.00011
الكويت	0.018	0.15	0.0015	0.033	0.00060	113	0.020	0.00005
لبنان	0.010	0.09	0.0064	0.141	0.00162	1266	0.230	0.00032
ليبيا	1.760	14.74	0.1554	3.420	0.02734	17700	3.213	0.00311
مصر	0.995	8.34	0.0352	0.775	0.00048	27952	5.073	0.00038
المغرب	0.446	3.74	0.3018	6.639	0.00990	82254	14.929	0.00270
اليمن	0.528	4.42	0.2355	5.182	0.01140	13022	2.363	0.00063
فلسطين	0.006	0.05	0.0033	0.073	0.00097	822	0.149	0.00024
الإجمالي/ المتوسط	11.938	100	4.5453	100	0.01490	550964	100	0.00181

*** ارقام عام ٢٠١٢.**

- تم حساب الأراضي الزراعية والأراضي القابلة للزراعة بالكيلو متر مربع لأنها وحدة قياس الأراضي المعمول بها في مصر.

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

ب ــ رقعة الأراضي الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: قدر متوسط رقعة الأراضي الزراعية بالمنطقة بنحو ٤,٥ مليون كم٢ خلال فترة الدراسة، تعادل نحو ٢٠,٥٦٪ من إجمالي الرقعة الأرضية للمنطقة، وتطورت هذه الرقعة بين حد أدني بلغ نحو ٤,٣٣ مليون كم٢ في عام ٢٠١٢، تعادل نحو ١٩,٩٧٪ من إجمالي الرقعة الأرضية في ذلك العام، وبانخفاض قدره نحو ٤,٧٪ بمقارنة بسنة الأساس (عام ٢٠٠٠)، وحد اقصى بلغ نحو ٤,٦٢ مليون كم٢ في عام ٢٠٠٧، تعادل نحو ٢١,١٣٪ من إجمالي الرقعة الأرضية في ذلك العام، وبارتفاع قدره نحو ١,٧٪ بمقارنة بسنة الأساس، وتشير هذه النتائج الى ان رقعة الأراضي الزراعية بالمنطقة فقدت رقعة تقدر بنحو ٢٨٩,٥٢ الف كم٢ من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٢، تعادل نحو ٦,٣٧٪ من متوسط الرقعة الزراعية للمنطقة خلال نفس الفترة، وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور رقعة الأراضي الزراعية بالمنطقة يتضح أنها أخذت اتجاهاً عاماً متناقصاً بمقدار سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ بلغ نحو ١٧,١٧٢ ألف كم٢، يعادل نحو ٠,٣٨٪ من متوسط رقعة الأراضي الزراعية بالمنطقة في فترة الدراسة.

وبدراسة رقعة الأراضي الزراعية بالدول الأعضاء تبين أن السعودية تحتل المركز الأول حيث بلغت نسبة رقعتها الزراعية من إجمالي الرقعة الزراعية بالمنطقة نحو ٣٨,٢٪، يليها كل من السودان، الجزائر، المغرب، واليمن في المراكز من الثاني حتى الخامس حيث بلغت الرقعة الزراعية نحو ٢٨,٨٪، ٩٪، ٦,٦٪، ٥,١٪ من إجمالي رقعة الأراضي الزراعية للمنطقة لكل منها على الترتيب، بينما كانت البحرين اقل الدول بنحو ٠,٠٠٣٪ من إجمالي رقعة الأراضي الزراعية بالمنطقة، وبالتالي يمكن اعتبار دول كلا من السعودية، السودان، الجزائر، المغرب، واليمن اهم الدول العربية التي تمتلك رقعة زراعية، حيث تقدر إجمالي الرقعة الزراعية للدول الخمس مجتمعة بنحو ٨٧,٨٪ من إجمالي الرقعة الزراعية بالمنطقة.

جدول رقم (٢): تطور رقعة الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة ونصيب الفرد من كل منهما بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)

البيان / السنوات	رقعة الأراضي الزراعية			رقعة الأراضي القابلة للزراعة		
	الرقعة		نصيب الفرد	الرقعة		نصيب الفرد
	الرقعة مليون كم٢	٪ من الرقعة الارضية	كم٢	الرقعة مليون كم٢	٪ من الرقعة الارضية	كم٢
2000	4.539	20.35	0.01705	0.545	3.24	0.00205
2001	4.543	20.38	0.016714	0.544	3.30	0.00200
2002	4.553	20.50	0.016397	0.548	3.30	0.00197
2003	4.576	20.43	0.016126	0.566	3.23	0.00200
2004	4.590	21.07	0.01582	0.559	3.20	0.00193
2005	4.604	21.13	0.01551	0.566	3.18	0.00191
2006	4.609	21.09	0.01517	0.562	3.11	0.00185
2007	4.616	21.01	0.014842	0.568	3.05	0.00183
2008	4.607	20.84	0.014469	0.558	3.00	0.00175
2009	4.596	20.36	0.01411	0.547	3.02	0.00168
2010	4.602	20.18	0.013822	0.552	2.93	0.00166
2011	4.327	19.97	0.012726	0.533	2.90	0.00157
2012	4.327	19.97	0.012472	0.514	2.86	0.00148
المتوسط	4.545	20.56	0.014902	0.551	3.10	0.00181

– تم حساب الأراضي الزراعية والأراضي القابلة للزراعة بالكيلو متر مربع لأنها وحدة قياس الأراضي المعمول بها في مصر.

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

جدول رقم (٣): معادلات الاتجاه الزمنى العام لتطور رقعة الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة ونصيب الفرد من كل منهما بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)

البيان / رقم المعادلة	المتغير التابع ص^هـ	النموذج	المتوسط السنوي	معدل التغير السنوي٪	ر٢	ف
(١)	رقعة الأراضي الزراعية كم٢	ص^هـ=٤٦٢٤١٠١,٤- ١٧١٧٢,٧س هـ (٨٩,٥٨٧)* (-٢,٤٩٠)**	٤٥٤٥٣٣٠	-٠,٣٨	٠,٤٧	**٦,١٩٩
(٢)	نصيب الفرد من الرقعة الزراعية كم٢	ص^هـ = ٠,١٨ - ٠,٠٠٠٣٧ س هـ (١٢٧,٢٣)* (-٢١,١٦٣)*	٠,٠١٤٩	-٢,٤٨	٠,٩٧٦	*٤٤٧,٨٧٥
(٣)	نصيب الفرد من الرقعة القابلة للزراعة كم٢	ص^هـ = ٠,٠٠٢- ٠,٠٠٠٠٤٥ س هـ (٨٦,٩١٣)* (-١٤,٥٦)*	٠,٠٠١٨	-٢,٥	٠,٩٥١	*٢١١,٩٩٣

ص^هـ: القيمة المقدرة للمتغير التابع المشار إليه في السنة هـ.

س هـ: عنصر الزمن بالسنوات، هـ = ١، ٢، ٣، .....،١٣.

القيم بين الأقواس تعبر عن قيم (ت) المحسوبة.

*** معنوي عند (٠,٠١)، ** معنوي عند (٠,٠٥).**

المصدر: حسبت من: جداول أرقام (٢).

ج ــ نصيب الفرد من رقعة الأراضي الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: قدر متوسط نصيب الفرد من رقعة الأراضي الزراعية بالمنطقة خلال فترة الدراسة بنحو ٠,٠١٤٩ كم٢، وتطور بين حد أدني بلغ نحو ٠,٠١٢٥ كم٢ في عام ٢٠١٢، بانخفاض قدره نحو ٢٦,٨٪ عن سنة الاساس، وحد اقصى بلغ نحو ٠,٠١٧ كم٢ في عام ٢٠٠٠، وتشير هذه النتائج الى تراجع نصيب الفرد من رقعة الأراضي الزراعية.

وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور نصيب الفرد من رقعة الأراضي الزراعية بالمنطقة خلال فترة الدراسة يتضح أنه أخذ اتجاهاً عاماً متناقصاً بمقدار سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ بلغ نحو ٠,٠١٥ كم٢، يعادل نحو ٢,٤٨٪ من المتوسط السنوي لنصيب الفرد رقعة الأراضي الزراعية بالمنطقة.

وبدراسة متوسط نصيب الفرد من رقعة الأراضي الزراعية بالدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة تبين أن السعودية تحتل المركز الأول حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من رقعتها الزراعية نحو ٠,٠٧ كم٢، يليها كل من السودان، ليبيا، الجزائر، واليمن في المراكز من الثاني حتى الخامس حيث بلغ نصيب الفرد من رقعة الأراضي الزراعية في كل منها نحو ٠,٠٤، ٠,٠٢٧، ٠,٠١٢، ٠,٠١١ كم٢ لكل منها على الترتيب.

د ــ رقعة الأراضي القابلة للزراعة كنسبة من إجمالي الرقعة الأرضية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: قدر متوسط نسبة رقعة الأراضي القابلة للزراعة من إجمالي الرقعة الأرضية بالمنطقة بنحو ٣,١٪

كمتوسط هندسي خلال فترة الدراسة، بما يقدر بنحو ٣٦٩,٨ الف كم^{٢}، تعادل نحو ٨,١٤٪ من إجمالي رقعة الأراضي الزراعية بالمنطقة، وتطورت هذه الرقعة بين حد أدني بلغ نحو ٢,٨٦٪ في عام ٢٠١٢، بانخفاض قدره نحو ١١,٧٣٪ بمقارنة بسنة الأساس، وحد اقصى بلغ نحو ٣,٣٠٪ في عام ٢٠٠١، بارتفاع قدره نحو ٢,٠٥٪ مقارنة بسنة الأساس، وتشير هذه النتائج الى ان الرقعة الأرضية القابلة للزراعة في المنطقة فقدت رقعة تقدر بنحو ٤٥,٤ الف كم^{٢} من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٢.

وبدراسة اسهام الدول الأعضاء بالمنطقة في إجمالي رقعة الأراضي القابلة للزراعة بالمنطقة في عام ٢٠١٢، تبين أن السودان تحتل المركز الأول بأهمية نسبية بلغت نحو ٣٢,٢٧٪ من إجمالي رقعة الأراضي القابلة للزراعة بالمنطقة، يليها كل من المغرب، الجزائر، سوريا، والعراق في المراكز من الثاني حتى الخامس بأهمية نسبية بلغت نحو ١٤,٩٥٪، ١٣,٦٨٪، ٨,٤٥٪، ٧,٨٥٪ من إجمالي رقعة الأراضي القابلة للزراعة بالمنطقة لكل منها على الترتيب، بينما كانت البحرين اقل الدول اسهاماً في إجمالي الرقعة الزراعية للمنطقة حيث بلغت الأهمية النسبية لرقعتها الزراعية نحو ٠,٠٠٣٪، ، وبالتالي تعتبر دول كل من السودان، المغرب، الجزائر، سوريا، والعراق اهم الدول العربية التي تمتلك رقعة أرضية قابلة للزراعة، حيث تقدر إجمالي الرقعة الأرضية القابلة للزراعة للدول الخمس مجتمعة بنحو ٣٩٣,٦٥ الف كم^{٢}، تمثل نحو ٧٧,٢٪ من إجمالي الرقعة الأرضية القابلة بالزراعة بالمنطقة في عام ٢٠١٢، وبالتالي يمكن الاعتماد على هذه الدول في انتاج السلع الزراعية، وتحقيق الامن الغذائي للدول العربية، وتقليل الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الغذائية، اذا ما توفرت لها بقية المقومات الزراعية لتحقيق ذلك.

هـ ــ نصيب الفرد من رقعة الأراضي القابلة للزراعة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: قدر متوسط نصيب الفرد من رقعة الأراضي القابلة للزراعة بالمنطقة خلال فترة الدراسة بنحو ٠,٠٢٤ كم^{٢}، وتطور بين حد أدني بلغ نحو ٠,٠٢ كم^{٢} في عام ٢٠١٢، بانخفاض قدره نحو ٢٦,٢٪ بمقارنة بسنة الأساس، وحد اقصى بلغ نحو ٠,٠٢٧ كم^{٢} في عام ٢٠٠٠، وتشير هذه النتائج الى تراجع نصيب الفرد من الرقعة الأرضية القابلة للزراعة بالمنطقة، وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور نصيب الفرد من رقعة الأراضي القابلة للزراعة بالمنطقة خلال فترة الدراسة يتضح أنه أخذ اتجاهاً عاماً متناقصاً بمقدار سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ بلغ نحو ٠,٠٠١ كم^{٢}، يعادل نحو ٢,٤٣٪ من متوسط نصيب الفرد من رقعة الأراضي القابلة للزراعة بالمنطقة في فترة الدراسة.

وبدراسة متوسط نصيب الفرد من رقعة الأراضي القابلة للزراعة بالدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة تبين أن السودان تحتل المركز الأول حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من رقعتها الأرضية القابلة للزراعة بحوالي ٠,٠٠٥٢٤ كم^{٢}، أي نحو ٢٤,٥ كم^{٢} لكل الف نسمة، يليها كل من ليبيا، تونس، المغرب، وسوريا في المراكز من الثاني حتى الخامس حيث بلغ نصيب الفرد من الرقعة الأرضية القابلة للزراعة في كل منها نحو ٠,٠٠٣٢٦، ٠,٠٠٢٧٦، ٠,٠٠٢٧١، ٠,٠٠٢٤٦ كم^{٢} لكل منها على الترتيب.

(٢) ــ الموارد المائية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تعكس البيانات الواردة بالجدول رقم (٤) الموارد المائية السطحية ذات المنشأ الداخلي والخارجي بأهم الدول بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث يتضح من الجدول ان العراق يتمتع بأكبر كمية من المياه السطحية، تليها مصر ثم السودان وسوريا، الا ان العراق تتمتع أيضا بأكبر كمية من المياه السطحية ذات المنشأ الداخلي، والمقدرة بنحو ٢١,٥ مليار متر^{٣}، وهذا الامر يعكس ضرورة إعطاء مزيداً من الاهتمام نحو النهوض بالقطاع الزراعي العراقي وتعظيم الاستفادة منه، كما تبين ان معدل نصيب الفرد من المياه بالمنطقة يقل عن ١٠٠٠ متر^{٣}، حيث بلغ نحو ٥٢٧,٤ متر^{٣}، ما يجعل من رفع كفاءة استخدام المياه في الزراعة بالمنطقة أهمية كبيرة، حيث لا تتعدى وفقاً للتقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة بالدول العربية لعام ٢٠١٤ عن نحو ٦٠٪، وأيضا الاهتمام بزيادة مساحة الأراضي المروية بنظم ري حديثة، حيث تقل عن نحو ٥٪ من إجمالي المساحة المروية وفقاً لنفس التقرير.

جدول رقم (٤): إجمالي الموارد المائية السطحية ونصيب الفرد منها بالدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام ٢٠١٤.

البيان / الدولة	منشأ داخلي		منشأ خارجي		مجموع الموارد المائية السطحية	
	مليار م^3	نصيب الفرد بالمتر^3	مليار م^3	نصيب الفرد بالمتر^3	مليار م^3	نصيب الفرد بالمتر^3
الأردن	0.1	18.04	0.16	28.87	0.26	2.66
السودان	6.5	2004.94	18.5*	5706.35	25.00	2.72
سوريا	2.8	1462.91	16.00	8359.46	18.80	0.51
العراق	21.8	7760.77	39.00	13883.94	60.80	3.89
مصر	0.5	6.83	55.5 **	758.61	56.00	13.22
(المتوسط)	31.7	2250.70	129.16	5747.45	160.86	11.84
(متوسط المنطقة)	0.1	103.93	0.16	423.48	0.26	6.27

*** هذا الرقم لا يشمل التبخر من بحري الزراف والجبل ومن النيل الارزق، ويقدر بنحو ٤٠ مليار م^3.**

**** هذا الرقم لا يشمل التبخر من بحيرة ناصر، والذى يقدر بنحو ١٠ مليار م^3.**

المصدر: جمعت وحسبت من: التقرير العربى الرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، المحور الرابع، متطلبات النهوض بالقطاع الزراعي لدعم التشغيل، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٤، ص: ٢٩٤.

(٣) ــ استخدام الأراضي الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: يتوقف استخدام الأراضي الزراعية على مدى كفاية واستدامة الموارد المائية اللازمة للزراعة، ووفقاً لهذا المحدد الرئيسي تزرع الأراضي اما بمحاصيل مستديمة او موسمية، وفى حالة عدم توافر المياه تترك الأرض بوراً (بدون زراعة)، وبلغ متوسط المساحة المزروعة بالمحاصيل المستديمة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢) نحو ٨٩٧٦٢ كم^2 تمثل نحو ١,٤٪ من إجمالي المساحة الزراعية بالمنطقة، وتمثل نحو ١٦,٤٣٪ من المساحة القابلة للزراعة بالمنطقة، وتنقسم المساحة المزروعة بالمحاصيل المستديمة الى مساحة المحاصيل المستديمة المطرية وتقدر بنحو ٥٧,٧٪ من إجمالي مساحة المحاصيل المستديمة، ومساحة المحاصيل المستديمة المروية وتقدر بنحو ٤٢,٣٪ من إجمالي المساحة بالمحاصيل المستديمة، كما بلغ متوسط المساحة المزروعة بالمحاصيل الموسمية بالمنطقة فى نفس الفترة نحو ٤٥٩٧٠٨ كم^2 تمثل نحو ٧,٢٪ من إجمالي المساحة الزراعية بالمنطقة، وتمثل نحو ٨٣,٦٦٪ من المساحة القابلة للزراعة بالمنطقة، وتنقسم المساحة المزروعة بالمحاصيل الموسمية الى مساحة المحاصيل الموسمية المطرية وتقدر بنحو ٧٦,٨٦٪ من إجمالي مساحة المحاصيل الموسمية، ومساحة المحاصيل المستديمة المروية وتقدر بنحو ٢٣,١٤٪ من إجمالي المساحة بالمحاصيل المستديمة، جدول رقم (٥).

جدول رقم (٥): استخدام الأراضي في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢).

(وحدة المساحة = كم^2)

البيان / السنوات	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		المساحة المتروكة*	مساحة الغابات	مساحة الغابات
	مطرية	مروية	مطرية	مروية			
2008	50170	35710	343980	105060	176880	953830	4964050
2009	50720	35840	353370	100890	147100	952640	4965780
2010	51900	38060	354740	104430	135720	948870	4942590
2011	53080	40960	357030	113620	134310	485310	4942880
2012	53130	39240	357550	107870	151410	485310	4942880
المتوسط	51800	37962	353334	106374	149084	765192	4951636

*** الأراضي متروكة تشمل المساحات من الأراضي الزراعية التي لا يتم استغلالها في أحد او بعض المواسم لعدم كفاية مياه الري او لاستعادة قدرتها الإنتاجية او لأسباب أخرى.**

المصدر: جمعت وحسبت من: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الإحصائي السنوي، اعداد مختلفة.

(٤) ــ الموارد البشرية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: يستعرض هذا الجزء من البحث اهم ملامح الموارد البشرية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي تشمل عدد السكان، والسكان الريفيين والحضريين، والقوى العاملة الكلية والزراعية، وذلك بالنسبة للمنطقة ولدولها الأعضاء، كما في جداول ارقام (٦)، (٨)، (٩)، بالإضافة الى دراسة معدلات التغير السنوية لكل منها كما في جدولي رقمي (٧)، (١٠) وذلك في الآتي:

أ ــ تطور عدد السكان بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بدراسة تطور عدد سكان المنطقة خلال فترة الدراسة تبين انه بلغ حد أدني بنحو ٢٦٦,٢مليون نسمة في عام ٢٠٠٠، وحد اقصى بلغ نحو ٣٤٦,٩

مليون نسمة في عام ٢٠١٢، بزيادة قدرها نحو ٣٠,٣ ٪ مقارنة بسنة الأساس (عام ٢٠٠٠)، وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور عدد سكان المنطقة خلال فترة الدراسة يتضح أنه اتخذ اتجاهاً عاماً متزايداً سنوياً معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ بلغ نحو ٦,٨٢٨ مليون نسمة، يعادل نحو ٢,٢٪ من المتوسط السنوي لعدد سكان المنطقة.

وباستعراض إجمالي عدد سكان الدول الأعضاء بالمنطقة في عام ٢٠١٢ اتضح أن مصر تحتل المرتبة الأولى في الأهمية النسبية للدول الأعضاء في إجمالي عدد سكان المنطقة، حيث يمثل عدد سكان مصر نحو ٢٣,٢٧٪ من إجمالي عدد سكان المنطقة، يليها الجزائر بالمرتبة الثانية بنحو ١١,٠٩٪، ثم تأتى كل من السودان، العراق، المغرب في المراكز من الثالث إلى الخامس بأهمية نسبية بلغت نحو ١٠,٧٢٪، ٩,٣٩٪، ٩,٣٧٪ من إجمالي عدد سكان المنطقة لكل منها على الترتيب، بينما كانت اقل الدول مساهمة في إجمالي عدد سكان المنطقة مملكة البحرين، حيث بلغت الأهمية النسبية لعدد سكانها نحو ٠,٣٨٪ من إجمالي عدد سكان المنطقة، وبالتالي تعتبر كلا من مصر، الجزائر، السودان، العراق، والمغرب اهم الدول العربية التي تمتلك موارد بشرية، حيث يقدر إجمالي عدد السكان للدول الخمس مجتمعة بنحو ٢٤٩,٧٩ مليون نسمة، يمثل نحو ٦٣,٨٥٪ من إجمالي عدد سكان المنطقة عام ٢٠١٢، وبالتالي يمكن الاعتماد على القوة البشرية لهذه الدول في احداث عملية التنمية في المنطقة.

ب ــ تطور عدد السكان الريفيين بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بدراسة تطور إجمالي عدد السكان الريفيين بالمنطقة خلال فترة الدراسة تبين انه بلغت حد أدني بنحو ١٢٣,٣ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠، يعادل نحو ٤٦,٣٪ من عدد سكان المنطقة، وحد اقصى بلغ نحو ١٤٧,١مليون نسمة في عام ٢٠١٢، يعادل نحو ٤٢,٤٪ من عدد سكان المنطقة، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١٣٤,٨ مليون نسمة، يعادل حوالى ٤٤,٢٪ من متوسط عدد سكان المنطقة، وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور إجمالي عدد السكان الريفيين بالمنطقة خلال فترة الدراسة يتضح تزايده بمقدار سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ بلغ نحو ٢ مليون نسمة، يعادل نحو ١,٤٩٪ من المتوسط السنوي لإجمالي عدد السكان الريفيين وربما يعود ذلك لهجرة السكان الريفيين للإقامة في المناطق الحضرية بحثاً عن فرص عمل ومستوى معيشة افضل.

جدول رقم (٦): تطور عدد السكان وعدد سكان الريف والحضر بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)

البيـــان / السنوات	عدد السكان بالمليون نسمة	عدد سكان الريف		عدد السكان الحضريين	
		مليون نسمة	٪ من إجمالي السكان	مليون نسمة	٪ من إجمالي السكان
2000	266.22	123.322	46.32	142.895	53.68
2001	271.82	125.109	46.03	146.708	53.97
2002	277.68	126.942	45.72	150.735	54.28
2003	283.77	128.819	45.40	154.948	54.60
2004	290.17	130.763	45.06	159.405	54.94
2005	296.83	132.727	44.71	164.107	55.29
2006	303.80	134.746	44.35	169.051	55.65
2007	311.02	136.849	44.00	174.172	56.00
2008	318.40	138.991	43.65	179.411	56.35
2009	325.76	141.100	43.31	184.664	56.69
2010	332.97	143.135	42.99	189.840	57.01
2011	339.98	145.115	42.68	194.865	57.32
2012	346.90	147.055	42.39	199.843	57.61
المتوسط	305.02	134.975	44.18	170.258	55.82

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

وباستعراض عدد السكان الريفيين للدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة اتضح أن مصر تحتل المرتبة الأولى في الأهمية النسبية لعدد السكان الريفيين للدول الأعضاء في إجمالي عدد السكان الريفيين للمنطقة، حيث يمثل عدد السكان الريفيين لمصر نحو ٢٤٪ من إجمالي عدد السكان الريفيين للمنطقة، بحوالي ٤١,٧٢ مليون نسمة، يليها الجزائر بالمرتبة الثانية بنحو ١١,٤٪، ثم تأتى كل من السودان، المغرب، والعراق في المراكز من الثالث إلى الخامس بأهمية نسبية بلغت نحو ١٠,٦٪، ١٠٪، ٩,٢٪ من إجمالي عدد السكان الريفيين للمنطقة لكل منها على الترتيب، وبالتالي تعتبر دول كل من مصر، الجزائر، السودان، المغرب، والعراق اهم الدول العربية التي تمتلك قوى بشرية ريفية، حيث يقدر إجمالي عدد السكان الريفيين للدول الخمس مجتمعة بنحو٩٧,٩٦مليون نسمة، يمثل نحو ٦٥,٢٪ من إجمالي عدد السكان الريفيين للمنطقة.

ج ــ تطور عدد السكان الحضريين بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بدراسة تطور إجمالي عدد السكان الحضريين بالمنطقة خلال فترة الدراسة تبين انها بلغت حد أدني بنحو ١٤٢,٩ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠، تعادل نحو ٥٣,٩٪ من عدد سكان المنطقة، وحد اقصى بلغ نحو ١٩٩,٨ مليون نسمة في عام ٢٠١٢، تعادل نحو ٥٧,٦٪ من عدد سكان المنطقة، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١٧٠,٣ مليون نسمة، يعادل حوالى ٥٥,٨٪ من متوسط عدد سكان المنطقة، وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطورٍ إجمالي عدد السكان الحضريين بالمنطقة خلال فترة الدراسة يتضح تزايده بمقدار سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ بلغ نحو ٤,٨ مليون نسمة، يعادل نحو ٢,٨٣٪ من متوسط فترة الدراسة.

وباستعراض عدد السكان الحضريين للدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة اتضح أن مصر تحتل المرتبة الأولى في الأهمية النسبية لعدد السكان الحضريين للدول الأعضاء في إجمالي عدد السكان الحضريين للمنطقة، حيث يمثل عدد السكان الحضريين لمصر نحو ١٨,٥٪ من إجمالي عدد السكان الحضريين للمنطقة، بحوالي ٣١,٤ مليون نسمة، يليها الجزائر بنحو ١٣,٢٪، ثم تأتى كلا من السودان، العراق، والمغرب في المراكز من الثالث إلى الخامس بأهمية نسبية بلغت نحو ١١,٨٪، ١١,٤٪، ١٠٪ من إجمالي عدد السكان الحضريين للمنطقة لكل منها على الترتيب، وبالتالي تعتبر دول كل من مصر، الجزائر، السودان، العراق، والمغرب اهم الدول العربية التي تمتلك قوى بشرية حضرية، حيث يقدر إجمالي عدد السكان الريفيين للدول الخمس مجتمعة بنحو ١٠٠,٤ مليون نسمة، يمثل نحو ٦٠٪ من إجمالي عدد السكان الحضريين للمنطقة.

جدول رقم (٧): إجمالي عدد السكان وعدد سكان الريف والحضر بالدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمتوسط للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢).

البيان / الدولة	عدد السكان *		عدد سكان الريف		عدد سكان الحضر	
	عدد السكان بالمليون نسمة	مليون نسمة	٪ من إجمالي السكان الريفيين للمنطقة	مليون نسمة	مليون نسمة	٪ من إجمالي السكان الحضريين للمنطقة
الأردن	6.47	1.86	1.82	1.025	4.518	2.66
الإمارات	7.53	2.16	1.82	0.939	4.624	2.72
البحرين	1.26	0.36	0.32	0.113	0.866	0.51
تونس	10.55	3.03	3.33	3.538	6.611	3.89
الجزائر	35.47	10.19	11.40	12.274	22.487	13.22
السعودية	27.45	7.89	8.12	4.637	20.132	11.84
السودان	43.55	12.52	10.63	21.767	10.655	6.27
سوريا	20.45	5.88	6.28	8.743	10.399	6.12
العراق	32.03	9.20	9.21	8.754	19.343	11.37
عمان	2.78	0.80	0.85	0.687	1.901	1.12
قطر	1.76	0.51	0.37	0.022	1.116	0.66
الكويت	2.86	0.82	0.82	0.045	2.450	1.44
لبنان	4.23	1.22	1.30	0.524	3.433	2.02
ليبيا	6.55	1.88	1.86	1.301	4.384	2.58
مصر	84.46	24.27	23.99	41.715	31.448	18.49
المغرب	32.38	9.31	9.99	13.452	17.020	10.01
اليمن	24.05	6.91	6.77	14.524	6.141	3.61
فلسطين	4.15	1.19	1.13	0.916	2.522	1.48
الإجمالي/	347.98	100.00	100.00	134.975	170.258	100.00

*** أرقام عام ٢٠١٢.**

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

د ــ تطور القوى العاملة الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بدراسة تطور القوى العاملة الكلية بالمنطقة خلال فترة الدراسة تبين انها بلغت حد أدني بنحو ٩١,٦ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠، تعادل نحو ٣٤,٤٪ من عدد سكان المنطقة، وحد اقصى بلغ نحو ١٣٧,١ مليون نسمة في عام ٢٠١٢، تعادل نحو ٣٩,٦٪ من عدد سكان المنطقة، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١١٢,١ مليون نسمة، يعادل حوالي ٣٦,٨٪ من متوسط عدد سكان المنطقة، وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور القوى العاملة الكلية بالمنطقة يتضح تزايدها

بمقدار سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ بلغ نحو ٤,٠٢ مليون نسمة، يعادل نحو ٣,٦٪ من المتوسط السنوي للقوى العاملة الكلية خلال فترة الدراسة.

وباستعراض القوى العاملة الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة اتضح أن مصر تحتل المرتبة الأولى في الأهمية النسبية لإجمالي القوى العاملة الكلية بين الدول الأعضاء بالمنطقة في إجمالي القوى العمالة الكلية المنطقة، حيث يمثل القوى العاملة الكلية في مصر نحو ٢٦,١٪ من إجمالي القوى العاملة الكلية للمنطقة، بحوالي ٢٩,٣ مليون نسمة، يليها الجزائر بنحو ١١,٢٤٪، ثم تأتى كل من المغرب، السودان، والعراق في المراكز من الثالث إلى الخامس بأهمية نسبية بلغت نحو ١٠,٩٪، ١٠,٨٪، ٨,٩٪ من إجمالي القوى العاملة الكلية للمنطقة لكل منها على الترتيب، وبذلك تعتبر كلا من مصر، الجزائر، المغرب، السودان، والعراق اهم الدول العربية التي تمتلك قوى عاملة كلية، حيث يقدر إجمالي عدد السكان للدول الخمس مجتمعة بنحو ٧٢,٤٦ مليون نسمة، يمثل نحو ٦٤,٦٪ من إجمالي القوى العاملة للمنطقة، وبالتالي يمكن الاعتماد على هذه الدول كقوة بشرية عاملة في احداث عملية التنمية في المنطقة.

جدول رقم (٨): تطور إجمالي القوى العاملة الكلية والزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)

البيان / السنوات	إجمالي القوى العاملة		العاملين بالقطاع الزراعي		
	مليون نسمة	٪ من إجمالي السكان	مليون نسمة	٪ من إجمالي السكان	٪ من إجمالي القوة العاملة للمنطقة
2000	91.54	34.38	37.36	14.03	40.82
2001	93.76	34.49	37.34	13.74	39.82
2002	96.12	34.61	35.43	12.76	36.86
2003	99.33	35.00	35.62	12.55	35.86
2004	102.89	35.46	26.61	9.17	25.86
2005	107.05	36.06	29.10	9.80	27.19
2006	111.39	36.66	29.15	9.59	26.17
2007	116.46	37.44	29.88	9.61	25.66
2008	121.09	38.03	29.72	9.34	24.55
2009	125.36	38.48	38.38	11.78	30.61
2010	129.57	38.91	38.44	11.54	29.67
2011	133.57	39.29	35.35	10.40	26.47
2012	137.37	39.60	34.67	9.99	25.24
المتوسط	112.12	36.76	33.62	10.98	29.99

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

جدول رقم (٩): معادلات الاتجاه الزمنى العام لتطور الموارد البشرية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)

البيان رقم المعادلة	المتغير التابع ص^هـ	النموذج	المتوسط السنوي	معدل التغير السنوي٪	ر٢	ف
(١)	عدد السكان بالمليون نسمة	ص^هـ = ٢٥٧,٢ + ٦,٨٢٨ سهـ (٣٩٢,١)* (٨٢,٦٠٢)*	٣٠٥,٠٢	٢,١	٠,٩٩٨	٦٨٢٣,٢*
(٢)	عدد السكان الريفيين بالمليون نسمة	ص^هـ = ١٢٠,٩٥ + ٢,٠٠٣ سهـ (٢٩٣٠)* (١٤١،٠٤٥)*	١٣٤,٧٧	١,٤٩	٠,٩٩	١٩٨٩٣,٦*
(٣)	عدد السكان الحضريين بالمليون نسمة	ص^هـ = ١٣٦,٢٧٦ + ٤,٨٣ سهـ (٢٤٩,٤)* (٧٥,٠٧٧)*	١٧٠,٢٥٨	٢,٨٣	٠,٩٩	٤٩١٠,٧*
(٤)	القوى العاملة الكلية	ص^هـ = ٨٤,٥٨٧ + ٤,٠٢ سهـ (١٠٢,٥)* (٣٨,٦٧)*	١١٢,١٢	٣,٥٩	٠,٩٩٣	١٤٩٥,٧*

ص^هـ: القيمة المقدرة للمتغير التابع المشار إليه في السنة هـ.

س هـ: عنصر الزمن بالسنوات، هـ = ١، ٢، ٣، .....،١٣.

القيم بين الأقواس تعبر عن قيم (ت) المحسوبة. * معنوي عند (٠,٠١)، ** معنوي عند (٠,٠٥).

المصدر: حسبت من: جدولى رقمى (٦)، (٨).

هـ ــ تطور القوى العاملة الزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بدراسة تطور القوى العاملة الزراعية بالمنطقة خلال فترة الدراسة تبين انها بلغت حد أدني بنحو ٢٦,٦١ مليون نسمة في عام ٢٠٠٤، تعادل نحو ٩,١٧٪ من عدد سكان المنطقة، وحد اقصى بلغ نحو ٣٨,٤٤٤ مليون نسمة في عام ٢٠٠٩، تعادل نحو ١١,٧٨٪ من عدد سكان المنطقة، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٣٣,٦٢ مليون نسمة، يعادل حوالي ١٠,٩٨٪ من متوسط عدد سكان المنطقة.

وباستعراض القوى العاملة الزراعية للدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة اتضح أن مصر تحتل المرتبة الأولى بنحو ٢٩,٥٪ من إجمالي القوى العاملة الزراعية للمنطقة، بنحو ٩،٩ مليون نسمة، يليها السودان بنحو ١٣,٧٪، ثم تأتى كلا من العراق، سوريا، والمغرب في المراكز من الثالث إلى الخامس بأهمية نسبية بلغت نحو ١١,٢٪، ١١٪، ١٠٪ من إجمالي القوى العاملة الزراعية للمنطقة لكل منها على الترتيب، وبالتالي تعتبر دول كل من مصر، الجزائر، المغرب، السودان، والعراق اهم الدول العربية التي تمتلك قوى عاملة زراعية، حيث يقدر إجمالي القوى العاملة الزراعية للدول الخمس مجتمعة بنحو ٢٥,٢ مليون نسمة، بما يعادل نحو ٧٤,٩٪ من إجمالي القوى العاملة الزراعية للمنطقة، وبالتالي يمكن الاعتماد على هذه الدول كقوة بشرية زراعية في احداث عملية التنمية في المنطقة.

جدول رقم (١٠): إجمالي القوى العاملة والعاملين بالقطاع الزراعي للدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمتوسط للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)

البيان / الدولة	إجمالي القوى العاملة		العاملين بالقطاع الزراعي		القيمة المضافة لقطاع الزراعي كنسبة في الناتج المحلى الإجمالي ٪	القيمة المضافة لقطاع الصناعة كنسبة في الناتج المحلى الإجمالي ٪
	مليون نسمة	٪من إجمالي السكان الريفيين للمنطقة	مليون نسمة	٪ من إجمالي العاملين بالزراعة للمنطقة		
الأردن	2.946	2.63	0.166	0.49	2.85	29.2
الإمارات	3.175	2.83	0.177	0.53	1.263	52.8
البحرين	0.493	0.44	0.011	0.03	0.963	25.2
تونس	3.504	3.13	1.821	5.42	9.604	30.3
الجزائر	12.601	11.24	2.166	6.44	8.776	54.4
السعودية	8.27	7.38	0.956	2.84	3.229	58.3
السودان	10.803	9.64	4.594	13.66	31.47	25.7
سوريا	5.917	5.28	3.52	10.47	21.4	29.5
العراق	8.897	7.94	3.772	11.22	8.54	55.6
عمان	0.962	0.86	0.099	0.29	1.785	51.7
قطر	0.534	0.48	0.022	0.07	0.162	57.8
الكويت	1.261	1.12	0.067	0.20	0.424	54.3
لبنان	2.24	2.00	0.249	0.74	6.491	18.3
ليبيا	2.053	1.83	0.078	0.23	3.214	71.9
مصر	29.262	26.10	9.925	29.52	14.89	36.3
المغرب	10.894	9.72	3.372	10.03	15.61	28.6
اليمن	6.709	5.98	2.257	6.71	10.82	34.9
فلسطين	1.599	1.43	0.368	1.09	8.373	24.1
الإجمالي-المتوسط	112.12	100	33.62	100	4.335	36.7

المصدر: جمعت وحسبت من: لبنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(٥) -الناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: يمكن استعراض اهم ملامح الناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من خلال دراسة تطور الناتج المحلى الإجمالي بالمنطقة، ومساهمة الدول الأعضاء فيه، واستقراره الاقتصادي، ومتوسط نصيب الفرد منه، ومعدل نموه، كما في جداول ارقام (١١)، (١٢)، (١٣)، (١٤)، وذلك في الآتي:

أ ــ تطور الناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: اتضح أن قيمة الناتج المحلى الإجمالي بالمنطقة خلال فترة الدراسة بلغت حد ادنى بنحو ٦٦٦,٥ مليار دولار عام ٢٠٠١، وحد اقصى بلغ نحو ٢٦٨٥ مليار دولار عام ٢٠١٢، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١٤٠٣,٤ مليار دولار، وتشير دراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الناتج المحلى الإجمالي للمنطقة خلال فترة الدراسة أنها أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمقدار سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ بلغ حوالى ١٧١,٨٢ مليار دولار، تمثل حوالى ١٢,٢٧٪ من متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢.

وتشير الأهمية النسبية للناتج المحلى الإجمالي للدول الأعضاء بالمنطقة في الناتج المحلى الإجمالي للمنطقة أن السعودية تحتل المرتبة الأولى بأهمية نسبية بلغت نحو ٢٥,٨٥٪ من قيمة الناتج المحلى الإجمالي للمنطقة، يليها الإمارات بنحو ١٣,١٢٪، ثم تأتى كلا من مصر، الجزائر، الكويت في المراكز من الثالث إلى

الخامس بأهمية نسبية بلغت نحو ٩,٩٩٪، ٨,٤٢٪، ٦,٨٠٪ لكل منها على الترتيب، وتمثل مساهمة الناتج المحلى الإجمالي للدول الخمس مجتمعة نحو ٦٤,١٨٪ من الناتج المحلى الإجمالي للمنطقة.

ب ــ درجة الاستقرار الاقتصادي للناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تبين من استعراض معاملات عدم الاستقرار السنوية للناتج المحلى الإجمالي بالمنطقة اخلال فترة الدراسة انها تذبذبت بين حد أدني بلغ نحو ٤,٤١٪ في عام ٢٠٠٧، وحد اقصى بلغ نحو ٨٢,٥٧٪ في عام ٢٠٠٠، كما بلغ المؤشر العام لمعامل عدم الاستقرار للناتج المحلى الإجمالي للمنطقة نحو ١١,١٦٪، مما يعنى ان الناتج المحلى الإجمالي للمنطقة يتميز بالثبات او الاستقرار الاقتصادي النسبي، مما قد يكون له تأثير إيجابي على الإنتاج والتجارة الخارجية والبينية للدول العربية.

جدول رقم (١١): تطور الناتج المحلى الإجمالي والزراعي ومعدلات نموهما بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)

البيـــان / السنوات	الناتج المحلى (1)الإجمالي بالمليار دولار	الناتج المحلى (2)الزراعي بالمليار دولار	النسبة (٢) / (١) ٪	معدل النمو السنوي للناتج المحلى الإجمالي٪	معدل النمو السنوي للناتج المحلى الزراعي٪
2000	679.93	61.31	9.02	6.16	1.577
2001	666.46	61.03	9.16	3.18	(0.45)
2002	676.52	60.52	8.95	3.18	(0.84)
2003	756.03	64.13	8.48	4.61	5.96
2004	893.34	66.26	7.42	7.22	3.327
2005	1091.2	69.89	6.41	5.75	5.477
2006	1292	80.14	6.20	6.13	14.66
2007	1505.7	89.87	5.97	5.67	12.15
2008	1898.6	100.8	5.31	5.54	12.13
2009	1701.9	113.4	6.66	4.20	12.54
2010	1968	125	6.35	4.95	10.22
2011	2428.9	136.6	5.62	4.61	9.271
2012	2685.1	148.2	5.52	5.01	8.485
المتوسط	1403.4	90.54	6.4	5.03	7.743

الأرقام بين الأقواس قيم سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

د ــ تطور معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بتقدير معدلات نمو قيمة الناتج المحلى الإجمالي بالمنطقة خلال فترة الدراسة تبين أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٣,١٨٪ عام ٢٠٠٢، وحد اقصى بلغ نحو ٧,٢٢٪ عام ٢٠٠٤، وبلغ في عام ٢٠١٢ نحو ٥,٠١٪، وقدر المتوسط السنوي لمعدلات نمو قيمة الناتج المحلى الإجمالي للمنطقة خلال فترة الدراسة بنحو ٥,٠٣٪.

د ــ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: اتضح أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالمنطقة خلال فترة الدراسة بلغ حد ادنى بنحو ٣٢٠٥,٢ دولار في عام ٢٠٠١، وحد اقصى بنحو٨٤٨٥,٥ دولار في عام ٢٠١٢، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٥٣٣٠,٤ دولار، وتشير دراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالمنطقة أنه أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً بمقدار سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ بلغ حوالى ٤٧٢,٨ دولار، تمثل حوالى ٨,٨٧٪ من متوسط الناتج المحلى الإجمالي للمنطقة في فترة الدراسة.

وتصدرت قطر الدول الأعضاء بالمنطقة في تحقيق اعلى متوسط نصيب للفرد من الناتج المحلى الإجمالي، حيث بلغ نحو ٥٢١٠٥ دولار، تليها الكويت بنحو ٣٣٦٦٦ دولار، ثم جاءت في المراكز من الثالث الى السادس كل من الامارات، البحرين، عمان والسعودية بنحو ٣٠٦٣٦، ١٦١٠١، ١٤٠٢٧، ١٣٣٩٧ دولار لكل منها على الترتيب، وتبين ان دول مجلس التعاون الخليجي قد حققت اعلى مستويات متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي، ويرجع ذلك الى زيادة عوائدها من تصدير البترول، ثم تلاها كلا من تونس، المغرب، سويا، مصر، والسودان وهى الدول التي تعتمد على الزراعة بشكل كبير، بينما حققت الدول الفقيرة في مؤخرة الترتيب كاليمن مثلا بنحو ٩٠٢,٦ دولار، ويؤكد ان هناك تفاوت كبير في متوسط نصيب الفرد بين الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

(٦) ــ الناتج المحلى الزراعي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: فيما يلي عرضاً لتطور الناتج المحلى الزراعي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومساهمة الدول الأعضاء فيه، ومعدل نموه، كما في الجداول ارقام (١١)، (١٢)، (١٣)، (١٤) وذلك فيما يأتي:

أ ــ تطور الناتج المحلى الزراعي: باستعراض قيمة الناتج المحلى الزراعي بالمنطقة خلال فترة الدراسة تبين انها بلغت حد أدني بنحو ٦٠,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، وحد اقصى بلغ نحو ١٤٨,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٢، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٩٠,٥٤ مليار دولار، وتشير دراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الناتج المحلى الزراعي للمنطقة أنها أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ بلغ حوالي ٨,٤٦٪ من متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢.

جدول رقم (١٢): تطور القيمة المضافة لقطاعي الصناعة والزراعة ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي والزراعي ومعاملات عدم الاستقرار للناتج المحلى الإجمالي والزراعي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢).

البيـــان / السنوات	القيمة المضافة لقطاع الزراعي كنسبة في الناتج المحلى الإجمالي٪	القيمة المضافة لقطاع الصناعة كنسبة في الناتج المحلى الإجمالي٪	نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالدولار	نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي بالدولار	معاملات عدم الاستقرار	
					الناتج المحلى الإجمالي	الناتج المحلى الإجمالي
2000	5.055	36.8	3313.8	244.62	82.57	37.46
2001	5.787	35.3	3205.2	233.70	22.46	16.79
2002	5.571	36.2	3207	219.66	5.522	1.014
2003	5.423	37.1	3328.7	224.94	14.85	5.094
2004	4.472	37	3962.5	232.41	15.7	11.92
2005	4.184	37.4	4535.3	218.61	11.4	15.68
2006	4.017	37.7	5138	246.95	7.936	11.49
2007	3.881	36.8	5834.8	258.25	4.413	8.481
2008	3.773	38.6	7006.9	260.93	8.679	4.805
2009	3.976	32.1	6449.8	280.27	11.31	0.096
2010	3.693	34.5	7013.5	290.80	5.865	3.155
2011	3.636	39	7814.5	301.89	7.354	6.019
2012	3.679	39.7	8485.5	312.76	10.3	8.562
المتوسط	4.335	36.7	5330.4	255.83	11.16	5.522

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

وتشير الأهمية النسبية للناتج المحلى الزراعي للدول الأعضاء بالمنطقة في إجمالي الناتج المحلى الزراعي للمنطقة الى أن مصر تحتل المرتبة الأولى بأهمية نسبية بلغت نحو ٢١,٣٨٪ من قيمة الناتج المحلى الزراعي للمنطقة، يليها السودان بالمرتبة الثانية بنحو ١٥,١٢٪، ثم تأتى كل من المغرب، السعودية، الجزائر في المراكز من الثالث إلى الخامس بأهمية نسبية بلغت نحو ١١,٨٨٪، ١١,٥٦٪، ١٠,٦٧٪ لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة، وبالتالي تعتبر كلا من مصر، السودان، المغرب، السعودية، والجزائر اهم الدول العربية التي تمتلك مقومات في الإنتاج الزراعي، حيث يمثل الناتج المحلى الزراعي للدول الخمس مجتمعة نحو ٧٠,٦١٪ من إجمالي الناتج المحلى الزراعي للمنطقة.

ب ــ درجة الاستقرار الاقتصادي للناتج المحلى الزراعي: تبين من دراسة معاملات عدم الاستقرار السنوية للناتج المحلى الزراعي بالمنطقة انها تذبذبت بين حد أدني بلغ نحو ٠,١٪ في عام ٢٠٠٩، وحد اقصى بلغ نحو ٣٧,٤٦٪ في عام ٢٠٠٠، كما بلغ المؤشر العام لمعامل عدم الاستقرار للناتج المحلى الإجمالي للمنطقة خلال فترة الدراسة نحو ٥,٥٢٪، مما يعنى ان الناتج المحلى الزراعي للمنطقة يتميز بالثبات او الاستقرار الاقتصادي النسبي خلال فترة الدراسة، مما قد يكون له تأثير إيجابي على الإنتاج الزراعي والتجارة البينية داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ج ــ تطور معدل نمو الناتج المحلى الزراعي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بتقدير معدلات نمو قيمة الناتج المحلى الزراعي بالمنطقة خلال فترة الدراسة تبين أنها متذبذبة وتراوحت بين حد أدني بلغ نحو (-٠,٨٤٪) في عام ٢٠٠٢، وحد اقصى بلغ نحو ١٤,٦٦٪ في عام ٢٠٠٦، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٧,٧٤٪.

جدول رقم (١٣): الناتج المحلى الإجمالي والزراعي ومعدلات نموهما للدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)

البيان / الدولة	الناتج المحلى الإجمالي		الناتج المحلى الزراعي		نسبة الناتج المحلى الزراعي الى الناتج المحلى الإجمالي٪	نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالدولار	نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي بالدولار
	القيمة بالمليار دولار	٪	القيمة بالمليار دولار	٪			
الأردن	14.92	1.25	2.746	0.52	2.746	2813.3	81.96
الإمارات	152.59	12.78	1.262	2.59	1.262	30636	524.42
البحرين	14.86	1.24	0.427	0.08	0.427	16101	75.02
تونس	31.27	2.62	9.587	3.54	9.587	3164.3	315.39
الجزائر	104.03	8.72	8.111	10.67	8.111	3089.3	272.39
السعودية	304.43	25.51	2.864	11.56	2.864	13397	424.15
السودان	37.76	3.16	32.62	15.12	32.62	1119.2	406.95
سوريا	33.86	2.84	21.56	9.37	21.56	1848.2	428.37
العراق	49.05	4.11	6.585	5.30	6.585	1723.6	171.75
عمان	34.42	2.88	1.344	0.60	1.344	14027	207.56
قطر	54.72	4.58	0.102	0.08	0.102	52105	72.69
الكويت	82.32	6.90	0.243	0.26	0.243	33666	93.41
لبنان	24.11	2.02	5.815	1.72	5.815	6458.8	393.68
ليبيا	47.79	4.00	3.639	1.99	3.639	7968.3	315.67
مصر	121.65	10.19	13.7	21.38	13.7	1766.3	259.71
المغرب	62.57	5.24	15.83	11.88	15.83	2106.6	347.76
اليمن	18.63	1.56	13.33	3.01	13.33	902.57	127.26
فلسطين	4.61	0.39	5.527	0.33	5.527	1484.4	86.81
الإجمالي/ المتوسط	1193.60	100	6.4	100	6.4	5330.4	255.831

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

جدول رقم (١٤): معادلات الاتجاه الزمنى العام لتطور الناتج المحلى الإجمالي والزراعي، ونصيب الفرد من كل منهما بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)

البيان رقم المعادلة	المتغير التابع ص^هـ	النموذج	المتوسط السنوي	معدل التغير السنوي٪	ر٢	ف
(١)	الناتج المحلى الإجمالي بالمليار دولار	ص^هـ = ٢٠٠,٥٩ + ١٧١,٨ س هـ (١,٨٦٢) (١٢,٦٦٠)*	١٤٠٣,٤	١٢,٢٤	٠,٩٣٦	١٦٠,٣ *
(٢)	الناتج المحلى الزراعي بالمليار دولار	ص^هـ = ٣٦,٩٤٤ + ٧,٦٥٧ س هـ (٦,٤٨١)* (١٠,٦٦٣)	٩٠,٥٤	٨,٤٦	٠,٩١٥	١١٣,٧ *
(٣)	نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالي	ص^هـ = ٢٠٢٠,٦ + ٤٧٢,٨٢٧ س هـ (٧,٦٣٣)* (١٤,١٧٨)*	٥٣٣٠,٤	٨,٨٧	٠,٩٤٨	٢٠١*
(٤)	نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي	ص^هـ = ٢٠٥,٩٤٧ + ٧,١٢٦ س هـ (٢١,٧٠٢)* (٥,٩٦)*	٢٥٥,٨	٢,٧٩	٠,٧٦٤	٣٥,٥٢٦*

ص^هـ: القيمة المقدرة للمتغير التابع المشار إليه في السنة هـ.

س هـ: عنصر الزمن بالسنوات، هـ = ١، ٢، ٣، .....،١٣.

القيم بين الأقواس تعبر عن قيم (ت) المحسوبة. معنوي عند (٠,٠١)، ** معنوي عند (٠,٠٥).

المصدر: حسبت من: جدولي رقمي (١١)، (١٢).

د ــ تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي: اتضح أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي بالمنطقة خلال فترة الدراسة بلغ حد أدني بنحو ٢١٨,٥ دولار في عام ٢٠٠٠، وحد اقصى بلغ نحو ٣١٢,٨ دولار في عام ٢٠١٢، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٢٥٥,٨ دولار، وتشير دراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي بالمنطقة أنه أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً بمقدار سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ بلغ حوالي بنحو ٧,١ دولار، تعادل نحو ٢,٧٩٪ من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي بالمنطقة في فترة الدراسة.

وتصدرت الامارات الدول الأعضاء بالمنطقة في تحقيق اعلى متوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي، حيث بلغ نحو ٥٢٤,٤ دولار، تليها سوريا بنحو ٤٢٨,٤ دولار، ثم جاءت في المراكز من الثالث

الى السادس كل من السعودية، السودان، لبنان والمغرب بنحو ٤٢٤,٢، ٤٠٧، ٣٩٣,٧، ٣٤٧,٨ دولار لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة.

هـ ــ الأهمية النسبية للناتج المحلى الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تراوحت الأهمية النسبية للناتج المحلى الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي بالمنطقة خلال فترة الدراسة بين حد ادنى بلغ نحو ٥,٣١٪ في عام ٢٠٠٨، وحد اقصى بلغ نحو ٩,١٦٪ في عام ٢٠٠١، وتبين ان هذه الأهمية حققت افضل المستويات خلال الفترة (٢٠٠٠ –٢٠٠٣)، بينما كانت اقل مستوياتها خلال الفترة (٢٠١٠–٢٠١٢)، وقدر متوسط هذه الأهمية بنحو ٦,٤٥٪، وتعكس هذه النتائج انخفاض الأهمية النسبية للناتج المحلى الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي للمنطقة، وذلك يدل على زيادة الأهمية النسبية لإسهام القطاعات الأخرى في الناتج المحلى الإجمالي مقارنة بالناتج الزراعي، الامر الذى يتطلب إعطاء أهمية أكبر لجذب الاستثمار في أنشطة القطاع الزراعي وزيادة انتاجيته بالمنطقة.

وبدراسة الأهمية النسبية للناتج المحلى الزراعي بالنسبة للناتج المحلى الإجمالي للدول الأعضاء بالمنطقة تبين أن السودان حققت اعلى اهمية نسبية بنحو ٣٢,٦٢٪، تليها سوريا بنحو ٢١,٥٦٪، ثم تأتى المغرب ثالثاُ بنحو ١٥,٨٣٪، بينما جاءت مصر في المركز الرابع بنحو ١٣,٧٪، وحققت اليمن المركز الخامس بنحو ١٣,٣٣٪، وكانت اقل اهمية نسبية للناتج المحلى الزراعي للناتج المحلى الإجمالي في دولة قطر بنحو ٠,١٪، والكويت بنحو ٠,٢٤٪، والبحرين بنحو ٠,٣٤٪، والامارات ١,٢٦٪، وعمان بنحو ١,٣٤٪، وبالتالي تعتبر كلا من السودان، سوريا، المغرب، مصر، واليمن اهم الدول العربية التي يمثل الناتج المحلى الزراعي أهمية كبيرة في الناتج المحلى الإجمالي بالمقارنة بالدول الأخرى الأعضاء بالمنطقة، لذا يكون لها دور كبير في احداث التنمية الزراعية بالمنطقة، من خلال التعاون والتركيز على إمكاناتها الزراعية للإسهام في سد احتياجات المنطقة من السلع الزراعية والغذائية.

(٧) ــ القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: يمكن استعراض اهم ملامح مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي بالمنطقة خلال فترة الدراسة، وتطورها الزمنى، ومساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلى الإجمالي بالدول الأعضاء، كما في جداول ارقام (١٠)، (١٢)، (١٣)، وذلك في الآتي:

أ ــ تطور مساهمة القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: يتضح أن مساهمة القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج المحلى الإجمالي بالمنطقة خلال فترة الدراسة، كما بالجدول رقم (١٢)، تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٣,٦٤٪ في عام ٢٠١١، وحد اقصى بلغ نحو ٥,٧٩٪ في عام ٢٠٠١، وبلغت نحو ٣,٦٨٪ في عام ٢٠١٢، وبمتوسط سنوي هندسي بلغ نحو ٤,٣٤٪.

ب ــ مساهمة القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج المحلى الإجمالي للدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بدراسة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الزراعة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي للدول الأعضاء بالمنطقة تبين أن السودان تحتل المرتبة الأولى، حيث بلغت مساهمة القيمة المضافة لقطاع الزراعي في ناتجها المحلى الإجمالي نحو ٣١,٤٧٪، بقيمة تبلغ نحو ١٣,٢١ مليار دولار تعادل حوالى ١٣,٨٧٪ من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الزراعة بالمنطقة، يليها سوريا، المغرب، مصر، واليمن في المراكز من الثاني الى الخامس حيث بلغت مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي نحو ٢١,٤٪، ١٥,٦١٪، ١٤,٨٩٪، ١٠,٨٢٪، وبقيمة تبلغ نحو ٨,٤١، ١٠,٦١، ٢١,٠٤، ٢,٢٢ مليار دولار، تعادل حوالى ٨,٨٤٪، ١١,١٤٪، ٢٢,١٪، ٢,٣٣٪ من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الزراعة بالمنطقة لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة، وتشير هذه النتائج السابقة الى ان دول كل من السودان، سوريا، المغرب، مصر، واليمن تعتبر اهم الدول الأعضاء بالمنطقة من حيث مساهمة قطاعها الزراعي في ناتجها المحلى الإجمالي، وبالتالي تعتبر هذه الدول اهم الدول العربية التي تمتلك مقومات في الإنتاج الزراعي، حيث تساهم مجتمعة بنحو ٥٨,٢٨٪ من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الزراعي بالمنطقة، كما

تعتبر السعودية والجزائر أيضا من اهم الدول التي تساهم بأهمية كبيرة في القيمة المضافة للقطاع الزراعي للمنطقة، حيث ساهمت بنحو ١١,٨٪، ١٠,٩٧٪ من اجمال القيمة المضافة للمنطقة لكل منهما على الترتيب.

(٨) ــ القيمة المضافة لقطاع الصناعة في الناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: يمكن استعراض اهم ملامح مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلى الإجمالي بالمنطقة خلال فترة الدراسة، وتطورها الزمنى، ومساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلى الإجمالي بالدول الأعضاء، كما في جداول ارقام (١٠)، (١٢)، (١٣)، وذلك في الآتي:

أ ــ تطور مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة في الناتج المحلى الإجمالي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: يتضح أن مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة في الناتج المحلى الإجمالي بالمنطقة تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٣٢,١٢٪ في عام ٢٠٠٩، وحد اقصى بلغ نحو ٣٩,٦٨٪ في عام ٢٠١٢، وبمتوسط سنوي هندسي بلغ نحو ٣٦,٧٪.

ب ــ مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة في الناتج المحلى الإجمالي للدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بدراسة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي للدول الأعضاء بالمنطقة، كما بالجدول رقم (١٠)، تبين أن ليبيا تحتل المرتبة الأولى، حيث بلغت مساهمة القيمة المضافة لقطاع لصناعة في ناتجها المحلى الإجمالي نحو ٧١,٨٦٪، بقيمة تبلغ نحو ٣٥,٥ مليار دولار تعادل حوالى ٥,٠٧٪ من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة بالمنطقة، يليها عمان، السعودية، قطر، والعراق في المراكز من الثاني الى الخامس حيث بلغت مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة في الناتج المحلى الإجمالي نحو ٦٦,٧٧٪، ٤٠,٤٩٪، ٥٧,٨٥٪، ٥٥,٦١٪، وبقيمة تبلغ نحو ٢٧,٠٦، ٢١٣,٢، ٤٢,٧٩، ٤٠,٤٩ مليار دولار، تعادل حوالى ٣,٨٧٪، ٣٠,٤٧٪، ٦,١١٪، ٥,٧٩٪ من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة بالمنطقة لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة، وتشير هذه النتائج السابقة الى ان دول كل من ليبيا، عمان، السعودية، قطر، والعراق تعتبر اهم الدول الأعضاء بالمنطقة من حيث مساهمة قطاعها الصناعي في ناتجها المحلى الإجمالي، وبالتالي تعتبر هذه الدول اهم الدول الأعضاء التي تمتلك مقومات في الإنتاج الصناعي، حيث انها تساهم مجتمعة بنحو ٥١,١٪ من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي بالمنطقة، وتعتبر السعودية الدولة الأكثر مساهمة في القيمة المضافة للقطاع الصناعي بالمنطقة، كما يعتبر كل من الجزائر والكويت والإمارات من اهم الدول التي تساهم بأهمية كبيرة في القيمة المضافة للقطاع الصناعي للمنطقة، حيث ساهمت بنحو ٩,٣٪، ٧,٤٥٪، ١٤٪ من إجمالي القيمة المضافة للمنطقة لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة، ويتبين من هذه النتائج ان الدول العربية النفطية والتي تعتمد في التنمية على إيرادات صادرات النفط هي التي تمتلك إمكانات التصنيع وحدوث تنمية مستمرة للقطاع الصناعي.

ثانياً: ملامح التجارة البينية الكلية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: يمكن استعراض اهم ملامح التجارة البينية الكلية للمنطقة خلال فترة الدراسة كما في الجداول ارقام (١٥)، (١٦)، (١٧) وذلك من خلال دراسة تطورها، واتجاهها الزمنى العام، ومساهمة الدول الأعضاء بهذه التجارة فيما يلي:

(١) تطور التجارة البينية الكلية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: قدر متوسط قيمة التجارة البينية الكلية للمنطقة خلال فترة الدراسة بنحو ١١٣,٢ مليار دولار، وتراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٣٢,٧٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ (سنة الأساس)، وحد أقصى بلغ نحو ٢٢٠,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٢، برقم نسبى بلغ نحو ٦٧٤٪ مقارنة بسنة الأساس، وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة التجارة البينية الكلية للمنطقة الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي احصائياً عند مستوى المعنوية ٠,٠١ بلغ نحو ١٦,٧٦ مليار دولار، يمثل نحو ١٤,٨٪ من متوسط الفترة.

وتشير الأهمية النسبية للتجارة البينية للدول الأعضاء في إجمالي التجارة البينية الكلية بالمنطقة الى أن السعودية تحتل المرتبة الأولى بأهمية نسبية بلغت نحو ٢٥,٣٧٪ من قيمة إجمالي التجارة البينية للمنطقة، يليها الامارات في المرتبة الثانية بنحو ١٤,٨٧٪، ثم تأتى دول كل من مصر، العراق، عمان في المراكز من الثالث إلى الخامس بأهمية نسبية بلغت نحو ٧,٤٣٪، ٧,١٤٪، ٦,٩٩٪ لكل منها على الترتيب.

جدول رقم (١٥): تطور قيمة التجارة البينية الكلية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (٢٠٠٠ -٢٠١٢). القيمة: مليار دولار أمريكي

البيان / السنوات	التجارة البينية الكلية		الصادرات البينية الكلية		الواردات البينية الكلية		الميزان التجاري البيني الكلي
	القيمة	الرقم النسبي	القيمة	الرقم النسبي	القيمة	الرقم النسبي	القيمة
2000	32.74	100	16.6	100	15.95	100	0.834
2001	36.63	111.9	18.34	110.5	18.14	113.7	0.347
2002	40.38	123.4	20.12	121.2	19.89	124.7	0.598
2003	46.67	142.6	22.56	135.9	24	150.5	(1.34)
2004	63.39	193.6	34.35	206.9	28.93	181.4	5.524
2005	91.7	280.1	48.04	289.4	43.53	272.9	4.632
2006	111.2	339.8	58.25	350.9	52.88	331.5	5.473
2007	133.7	408.5	70.28	423.4	63.38	397.3	6.986
2008	182.3	556.8	94.88	571.6	87.33	547.5	7.615
2009	152	464.3	76.48	460.7	75.49	473.2	1.038
2010	157.2	480.2	77.21	465.1	79.98	501.4	(2.74)
٢٠١١	208.5	636.9	107.5	647.7	101	633	6.544
٢٠١٢	220.6	674	113.3	682.8	107.3	672.7	6.032
المتوسط	113.6		58.31		55.22		3.20

الأرقام بين الأقواس قيم سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

١- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

٢- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(٢) الصادرات البينية الكلية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: قدر متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية للمنطقة خلال فترة الدراسة بنحو ٥٨,٣١ مليار دولار، وتراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١٦,٧٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، وحد أقصى بلغ نحو ١١٣,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٢، برقم نسبى بلغ نحو ٦٨٢,٨٪ مقارنة بسنة الأساس، وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الصادرات البينية الكلية للمنطقة الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي احصائياً عند مستوى المعنوية ٠,٠١ بلغ نحو ٨,٥٧ مليار دولار، يمثل حوالي ١٤,٧٪ من متوسط الفترة.

وتشير الأهمية النسبية للصادرات البينية للدول الأعضاء في إجمالي الصادرات البينية الكلية بالمنطقة الى أن السعودية تحتل المرتبة الأولى بأهمية نسبية بلغت نحو ٣٨,٦٣٪ من قيمة إجمالي الصادرات البينية للمنطقة، يليها الامارات في المرتبة الثانية بنحو ١٦,٤٣٪، ثم تأتى دول كل من مصر، عمان، سوريا في المراكز من الثالث إلى الخامس بأهمية نسبية بلغت نحو ٧,١٥٪، ٥,٧٧٪، ٥,٤٪ لكل منها على الترتيب.

(٣) تطور الواردات البينية الكلية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: قدر متوسط قيمة الواردات البينية الكلية للمنطقة خلال فترة الدراسة بنحو ٥٥,٢٢ مليار دولار، وتراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١٥,٩٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، وحد أقصى بلغ نحو ١٠٧,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٢، برقم نسبى بلغ نحو ٦٧٢,٧٪ مقارنة بسنة الأساس، وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الواردات البينية الكلية للمنطقة الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي احصائياً عند مستوى المعنوية ٠,٠١ بلغ نحو ٨,٢١ مليار دولار، يمثل حوالي ١٤,٨٦٪ من متوسط الفترة.

وتشير الأهمية النسبية للواردات البينية للدول الأعضاء في إجمالي الواردات البينية الكلية بالمنطقة الى أن الامارات تحتل المرتبة الأولى بأهمية نسبية بلغت نحو ١٣,٢٦٪ من قيمة إجمالي الواردات البينية للمنطقة، يليها العراق في المرتبة الثانية بنحو ١٢,٤١٪، ثم تأتى دول كل من السعودية، عمان، مصر في المراكز من الثالث إلى الخامس بأهمية نسبية بلغت نحو ١١,٤١٪، ٨,٢٨٪، ٧,٧٥٪ لكل منها على الترتيب.

جدول رقم (١٦): معادلات الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة التجارة البينية الكلية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (٢٠٠٠ -٢٠١٢)

رقم المعادلة / البيان	المتغير التابع ص^هـ	النموذج	المتوسط السنوي	معدل التغير السنوي٪	ر^٢	ف
(١)	قيمة التجارة البينية الكلية	ص^هـ = ٣,٦٧٩- + ١٦,٧٥٨ س^هـ (٠,٣٦٩-) (١٣,٣٣)*	١١٣,٢	١٤,٨	٠,٩٤	١٧٧,٧٥٦*
(٢)	قيمة الصادرات البينية الكلية	ص^هـ = ١,٦٨٦- + ٨,٥٧٠ س^هـ (٠,٣-) (١٢,١)*	٥٨,٣١	١٤,٧	٠,٩٣	١٤٦,٤٤٧*

(٣)	قيمة الواردات البينية الكلية	ص^ هـ = -٢,٢٣٦ + ٨,٢٠٧ س هـ* (-٠,٤٩٨) (١٤,٥٠٧)	٥٥,٢٢	١٤,٨٦	٠,٩٥	٢١٠,٤٤٨*
(٤)	الميزان التجاري البيني الكلى	ص^ هـ = ٠,٩٠٨ + ٠,٤٦٩ س هـ** (٠,٦٣٩) (٢,٥٨٦)	٣,١٩٦	١٤,٧	٠,٣٦٢	٦,٦٨٦**

ص^ هـ: القيمة المقدرة للمتغير التابع المشار إليه بالمليار دولار في السنة هـ.

س هـ: عنصر الزمن بالسنوات، هـ = ١، ٢، ٣، .....،١٣.

القيم بين الأقواس تعبر عن قيم (ت) المحسوبة، * معنوي عند (٠,٠١)، ** معنوي عند (٠,٠٥).

المصدر: حسبت من جدول رقم (١٥).

جدول رقم (١٧): التجارة البينية الكلية للدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمتوسط للفترة (2000-٢٠١٢). (القيمة بالمليار دولار)

البيـــان / الدولـــة	التجارة البينية الكلية		الصادرات البينية الكلية		الواردات البينية الكلية		الميزان التجاري البيني الكلى
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	
الأردن	5.76	5.07	1.92	3.30	3.84	6.95	(١,٩١)
الإمارات	16.90	14.87	9.58	16.43	7.32	13.26	2.26
البحرين	5.01	4.41	1.83	3.13	3.19	5.77	(1.36)
تونس	2.48	2.18	1.17	2.01	1.30	2.36	(0.13)
الجزائر	2.33	2.05	1.33	2.28	1.00	1.81	0.33
السعودية	28.82	25.37	22.53	38.63	6.30	11.41	16.23
السودان	2.32	2.04	0.77	1.32	1.56	2.82	(0.79)
سوريا	4.80	4.22	3.15	5.40	1.65	2.99	1.49
العراق	8.11	7.14	1.26	2.16	6.85	12.41	(5.59)
عمان	7.94	6.99	3.37	5.77	4.57	8.28	(1.21)
قطر	4.79	4.22	2.37	4.06	2.42	4.39	(0.06)
الكويت	4.33	3.81	1.70	2.91	2.63	4.76	(0.93)
لبنان	2.68	2.36	1.03	1.77	1.65	2.99	(0.62)
ليبيا	1.90	1.67	0.94	1.61	0.96	1.74	(0.03)
مصر	8.45	7.43	4.17	7.15	4.28	7.75	(0.11)
المغرب	3.92	3.45	0.56	0.95	3.36	6.09	(2.81)
اليمن	2.95	2.60	0.63	1.09	2.32	4.20	(1.69)
فلسطين	0.12	0.10	0.11	0.20	0.00	0.01	0.11
(الإجمالي)	113.63	100	58.31	100	55.22	100	3.20

الأرقام بين الأقواس قيم سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

١- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

٢- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(٤) تطور الميزان التجاري البيني الكلى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: يتضح ان قيمة الميزان التجاري البيني الكلى للمنطقة خلال فترة الدراسة متذبذبة بين تحقيق الفائض والعجز، وتراوحت بين حد أدنى بلغ نحو (- ٢,٧٤) مليار دولار (عجز) في عام ٢٠١٠، وحد أقصى بلغ نحو ٧,٦٢ مليار دولار (فائض) في عام ٢٠٠٨، وبمتوسط سنوي بلغ حوالى ٣،٢ مليار دولار (فائض) لنفس فترة الدراسة، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الميزان التجاري البيني الكلى للمنطقة يتضح أنها أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً (تحقيق فائض) معنوي احصائياً عند مستوى المعنوية ٠,٠٥ بمقدار سنوي بلغ حوالى ٠,٤٧ مليار دولار، يعادل حوالى ١٤,٧٪ من متوسط الفترة.

وتشير بيانات الميزان التجاري البيني الكلى للدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة الى ان دول كل من الامارات، الجزائر، السعودية، سوريا، وفلسطين حققت فائض في ميزانها التجاري البيني الكلى مع الدول العربية الأخرى، بقيمة بلغت نحو ٢,٢٩، ٠,٣٣، ١٦,٢٣، ١,٤٩، ٠,١١ مليار دولار لكل منها على الترتيب، بينما كان أكبر عجز في الميزان التجاري البيني الكلى للدول الأعضاء من نصيب العراق، المغرب، الأردن، اليمن بقيمة بلغت نحو ٥,٥٩، ٢,٨١، ١,٩١، ١,٦٩ مليار دولار لكل منها على الترتيب.

ثالثاً: مؤشرات كفاءة التجارة البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: يمكن استعراض اهم مؤشرات كفاءة التجارة البينية الكلية للمنطقة، كما في الجداول (١٨)، (١٩)، (٢٠)، وذلك كما يلي:

(١) الأهمية النسبية للتجارة البينية الكلية في التجارة الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: قدر متوسط الأهمية النسبية للتجارة البينية الكلية في التجارة الكلية بالمنطقة خلال فترة الدراسة بنحو ١٠,٢٣٪، وتقلبت بين الزيادة والانخفاض خلال فترة الدراسة، وبلغت حدها الأدنى في عام ٢٠٠٠ بنحو ٧,٧٣٪، وحدها الأقصى بنحو ١١,٣٤٪ في عام ٢٠٠٩، وبلغت نحو ١٠,٣٧٪ في عام ٢٠١٢، كما تراوحت الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية في الصادرات الكلية بالمنطقة بين حد أدني بلغ نحو ٦,٣٪ في عام ٢٠٠٠، وحد اقصى بلغ نحو ١٠,٤٦٪ في عام ٢٠٠٦، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ٨,٧٢٪، وبلغت في عام ٢٠١٢ نحو ٨,٦٦٪، بينما تراوحت الأهمية النسبية للواردات البينية الكلية في الواردات الكلية بالمنطقة، بين حد ادنى بلغ نحو ٩,٩٪ في عام ٢٠٠٠، وحد اقصى بلغ نحو ١٣,٨٪ عام ٢٠٠٦، وبمتوسط سنوي بلغ حوالى ١٢,٩٨٪، وبلغت في عام ٢٠١٢ حوالى ١٣,١٣٪، وتشير هذه النتائج إلى انخفاض الأهمية النسبية للتجارة البينية الكلية في التجارة الخارجية الكلية بالمنطقة، وكذلك انخفاض الأهمية النسبية للصادرات والواردات البينية الكلية في الصادرات والواردات الكلية للمنطقة، مما يعنى وجود محددات ومعوقات لزيادة التجارة البينية بين الدول العربية، ويؤكد على ضرورة تعاظم الجهود العربية للتغلب على المشاكل والمعوقات من اجل زيادة تلك التجارة، وان زيادة التجارة بين الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لا يتوقف فقط على دخول اتفاقية المنطقة حيز التنفيذ وانما تحتاج لإجراءات أخرى لتنشيط ونمو التجارة البينية خاصة ان الدول الأعضاء بالمنطقة تمتلك مقومات تمكنها من تحقيق ذلك.

(٢) معدل النمو السنوي للتجارة البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: باستعراض معدلات النمو السنوية للتجارة البينية الكلية بالمنطقة، ولشقيها الصادرات والواردات خلال فترة الدراسة يتضح أن معدلات النمو السنوية للتجارة البينية الكلية تراوحت بين حد ادنى بلغ نحو ٣,٤٩٪ في عام ٢٠٠٠، وحد اقصى بلغ نحو ٥,٥٨٪ في عام ٢٠١٢، وبمتوسط سنوي بلغ حوالى ٤,٤٩٪، بينما تراوحت معدلات النمو السنوية للصادرات البينية الكلية بالمنطقة بين حد ادنى بلغ نحو ٢,٨١٪ في عام ٢٠٠٠، وحد اقصى بلغ نحو ٤,٩١٪ في عام ٢٠١٢، وبمتوسط سنوي بلغ حوالى ٣,٨١٪، كذلك تراوحت معدلات النمو السنوية للواردات البينية الكلية بالمنطقة بين حد ادنى بلغ نحو ٢,٧٧٪ عام ٢٠٠٠، وحد اقصى بلغ نحو ٤,٨٦٪ في عام ٢٠١٢، وبمتوسط سنوي بلغ حوالى ٣,٧٦٪ خلال فترة الدراسة.

ويتضح من النتائج السابقة أن عام ٢٠٠٠ كان أقل الأعوام نمواً سنوياً بالنسبة للتجارة البينية الكلية بالمنطقة، وأيضاً بالنسبة لشقيها الصادرات والواردات، بينما حقق عام ٢٠١٢ أعلى معدلات النمو السنوية بالمقارنة بنظيرتها في بقية السنوات، ويلاحظ تقارب مستويات معدلات النمو السنوية لكل من الصادرات والواردات البينية الكلية بالمنطقة، إلا أنها اتسمت بالانخفاض، فهي لم تصل الى ٤٪ كمتوسط لكل منهما خلال فترة الدراسة، وهذا يشير إلى انخفاض قيمة التجارة البينية الكلية بالمنطقة مما يعطى دلالة على وجود محددات أو معوقات لزيادة تلك التجارة البينية بين الدول الاعضاء، ولعل تشابه الهياكل الإنتاجية بالدول الأعضاء، بالإضافة إلى الصعوبات المتعلقة بالقيود الجمركية وتسهيل حركة التجارة البينية تعتبر من الأسباب الرئيسية التي تعمل على ضعف معدلات التبادل التجاري بين الدول الاعضاء.

(٣) درجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: يتضح أن قيم معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للتجارة البينية الكلية بالمنطقة تراوحت بين حد ادنى بلغ نحو ٢,١٪ في عام ٢٠٠٦، وحد اقصى بلغ نحو ١٥٠,٣٪ في عام ٢٠٠٠، وفى عام ٢٠١٢ بلغ نحو ٣٪، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالى ١٠,٨٪، بينما تراوحت قيم معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للصادرات البينية الكلية للمنطقة بين حد ادنى بلغ نحو ٠,٠٩٪ في عام ٢٠٠٦، وحد اقصى بلغ نحو ١٤١,١٪ في عام ٢٠٠٠، وفى عام ٢٠١٢ بلغ حوالى ٣,٣٪، وبمتوسط سنوي بلغ حوالى ٩,١٪، كذلك تراوحت معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للواردات البينية الكلية للمنطقة، بين حد ادنى بلغ نحو ٠,٠٦٪ في عام ٢٠٠٧، وحد اقصى بلغ نحو ١٥٧,٢٪ في عام ٢٠٠٠، وفى عام ٢٠١٢ بلغ نحو ٢,٧٪، وبمتوسط سنوي بلغ حوالى ٨,٣٪ لنفس فترة الدراسة، وتشير هذه النتائج الى استقرار نسبى للتجارة البينية الكلية ولشقيها الصادرات والواردات البينية، كما تظهر أن الواردات البينية الكلية أكثر استقراراً من الصادرات البينية الكلية.

جدول رقم (١٨): تطور إسهام التجارة البينية الكلية في التجارة الخارجية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (٢٠٠٠ -٢٠١٢). القيمة بالمليار دولار.

البيـــان / السنوات	نسبة التجارة البينة في التجارة الكلية			نسبة الصادرات البينية في الصادرات الكلية			نسبة الواردات البينية في الواردات الكلية		
	الكلية (1)	البينية (2)	(٢)/ (١)٪	الكلية (1)	البينية (2)	(٢)/ (١)٪	الكلية (1)	البينية (2)	(٢)/ (١)٪
2000	423.58	32.74	7.73	263.7	16.6	6.30	159.9	15.95	9.97
2001	407.73	36.63	8.98	238.4	18.34	7.69	169.3	18.14	10.71
2002	427.05	40.38	9.46	243.6	20.12	8.26	183.4	19.89	10.85
2003	519.44	46.67	8.98	310.9	22.56	7.26	208.5	24	11.51
2004	688.84	63.39	9.20	410.2	34.35	8.37	278.7	28.93	10.38
2005	913.43	91.7	10.04	566.1	48.04	8.49	347.3	43.53	12.53
2006	1058.66	111.2	10.50	675	58.25	8.63	383.3	52.88	13.80
2007	1293.32	133.7	10.34	784.1	70.28	8.96	508.8	63.38	12.46
2008	1713.66	182.3	10.64	1046	94.88	9.07	667.6	87.33	13.08
2009	1339.94	152	11.34	731.5	76.48	10.46	608.3	75.49	12.41
2010	1570.72	157.2	10.01	908.7	77.21	8.50	661.9	79.98	12.08
2011	1962.09	208.5	10.63	1203	107.5	8.94	758.2	101	13.32
2012	2126.31	220.6	10.37	1308	113.3	8.66	817.4	107.3	13.13
المتوسط	1111.14	113.6	10.23	668.42	58.31	8.72	442.51	55.22	12.48

المصدر: جمعت وحسبت من:

١- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

٢- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، أعداد مختلفة.

٣- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

جدول رقم (١٩): تطور معدلات النمو السنوية ومعاملات عدم الاستقرار للتجارة البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (٢٠٠٠ -٢٠١٢).

البيـــان / السنوات	معدلات النمو السنوية			معاملات عدم الاستقرار		
	التجارة البينية الكلية	الصادرات البينية الكلية	الواردات البينية الكلية	التجارة البينية الكلية	الصادرات البينية الكلية	الواردات البينية الكلية
2000	3.49	2.81	2.77	150.3	141.14	167.16
2001	3.67	2.99	2.94	22.78	18.67	27.97
2002	3.84	3.16	3.12	13.33	16.25	11.13
2003	4.01	3.34	3.29	26.33	30.78	21.54
2004	4.19	3.51	3.47	20.87	16.55	25.43
2005	4.36	3.69	3.64	5.338	3.41	7.39
2006	4.54	3.86	3.81	2.103	0.09	4.22
2007	4.71	4.04	3.99	2.577	5.09	0.06
2008	4.88	4.21	4.16	23.88	25.76	21.92
2009	5.06	4.39	4.34	7.253	8.97	5.44
2010	5.23	4.56	4.51	12.98	16.61	9.16
2011	5.41	4.74	4.68	5.615	6.30	4.92
2012	5.58	4.91	4.86	3.023	3.30	2.73
المتوسط	4.49	3.81	3.76	10.81	9.07	8.26

المصدر: جمعت وحسبت من جدول رقم (17).

(٤) علاقة الارتباط بين الصادرات والواردات البينية الكلية بالدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: يهدف قياس مدى الارتباط والتلازم بين الصادرات والواردات البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة لمعرفة ما اذا كانت التجارة بين الدول الاعضاء تتم وفقاً للمزايا النسبية والتنافسية والاحتياجات الفعلية لكل دولة، أم أنها مجرد اتفاقيات تبادلية، ومدى أهمية اتفاقية التجارة الحرة بين الدول العربية، وبدراسة وتحليل العلاقات التلازمية بين الصادرات والواردات البينية الكلية على مستوى الدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة، كما في جدول رقم (٢٠)، يتضح وجود ارتباط قوى أكبر من (٠,٧) بين الصادرات والواردات البينية في جميع الدول الاعضاء، ما عدا دولتين هما العراق، وفلسطين، حيث كان قيمة معامل الارتباط نحو ٠,٤٧٨، ٠,٦٩٩ لكل منهما على الترتيب، واستحوذت دولة اليمن على اعلى قيمة لمعدل الارتباط حيث قدرت بنحو ٠,٩٩٧، يليها دولة الاردن بنحو ٠,٩٩، ثم مصر بنحو ٠,٩٦٧ مما يشير إلى وجود ارتباط قوى بين الصادرات والواردات البينية الكلية في الدول الأعضاء بالمنطقة بصفة عامة،

وبتلك الدول بصفة خاصة، وبدراسة علاقة الارتباط بين الصادرات والواردات البينية الكلية للدول الاعضاء يتضح أهمية تنوع التبادل التجاري بين الدول الاعضاء، وعدم تمركزها في التبادل الثنائي، مما قد يحقق زيادة أكبر في التجارة البينية الكلية بالمنطقة، ويعود بالمكاسب الاقتصادية على جميع الدول الأعضاء، وهذا يحتاج لإحداث تغييرات في الهياكل الإنتاجية وتيسير حركة التجارة وزيادة القدرات التنافسية للسلع المتبادلة لتحل محل السلع المتداولة الأخرى بين الدول الاعضاء مع بقية دول العالم.

(٥) التركز الجغرافي للتجارة البينية الكلية للدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: يمكن استعراض التركز الجغرافي للتجارة البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة كما في الجدول رقم (٢٠) فيما يلي:

(أ) معاملات التركز الجغرافي للتجارة البينية الكلية للدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بدراسة التركز الجغرافي للتجارة البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة، وكذلك بالنسبة لشقيها الصادرات والواردات، وذلك بتقدير معامل جيني ــ هيرشمان لكل منها خلال فترة الدراسة، وعلى حسب ما يرى ميشائيلى في أن معامل التركز الجغرافي يعد مرتفعاً اذا كان اكبر من ٤٠٪، فقد تبين من دراسة قيم معاملات التركز الجغرافي للتجارة البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة وجود تباين فيما بين الدول من حيث تركز تجارتها البينية الكلية، وتبين أن دولة الاردن كانت أكثر الدول في تركز تجارتها الكلية مع غيرها من الدول الأعضاء بالمنطقة، حيث بلغ متوسط قيمة معامل جيني ــ هيرشمان لتركز تجاراتها الجغرافي نحو ٣٢,١٪، يليها دولة البحرين في المركز الثاني بقيمة بلغت نحو ٢٥,٤٪، بينما جاءت دول كل من فلسطين، اليمن، سوريا، في المراكز من الثالث إلى الخامس بقيمة بلغت نحو ٢٤,٩٪، ٢٤,٩٪، ٢٢,٤٪ لكل منها على الترتيب، بينما كانت دولتي الجزائر، وليبيا أقل الدول العربية في تركز تجارتها الكلية مع بقية الدول الأعضاء بالمنطقة، حيث بلغ متوسط قيمة معامل جيني ــ هيرشمان لتركز تجاراتها الجغرافي نحو ٢,٩٪، ٤,٥٪ لكل منهما على الترتيب.

جدول رقم (٢٠): معاملات الارتباط البسيط بين الصادرات والواردات البينية الكلية، ومعاملات التركز الجغرافي للتجارة البينية الكلية للدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (٢٠٠٠ –٢٠١٢).

البيـــان / الدولة	معامل الارتباط	معاملات التركز الجغرافي		
		التجارة البينية الكلية	الصادرات البينية لكلية	الواردات البينية الكلية
الأردن	0.99	32.08	38.32	30.91
الإمارات	0.963	6.05	6.54	5.91
البحرين	0.908	25.37	14.46	39.12
تونس	0.944	8.03	8.77	7.71
الجزائر	0.956	2.86	2.5	3.65
السعودية	0.94	9.9	11.26	7.52
السودان	0.84	17.34	10.87	24.68
سوريا	0.863	22.42	31.69	14.73
العراق	0.478	13.73	4.38	27.34
عمان	0.951	20.95	14.79	33.68
قطر	0.93	8.43	4.83	17.46
الكويت	0.918	6.56	3.47	13.47
لبنان	0.918	16.76	35.86	12.71
ليبيا	0.741	4.47	3.61	6.43
مصر	0.967	12.06	17	10.04
المغرب	0.897	9.11	4.58	12.45
اليمن	0.997	24.85	11.36	38.53
فلسطين	0.699	24.85	11.36	38.53

المصدر: جمعت وحسبت من جدولي رقم (١٨).

(ب) معاملات التركز الجغرافي للصادرات البينية الكلية للدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بحساب قيم معاملات التركز الجغرافي للصادرات البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة وجود تفاوت كبير فيما بين الدول من حيث تركز صادراتها البينية الكلية، وتبين أن دولة الاردن كانت أكثر الدول في تركز صادراتها الكلية مع غيرها من الدول الأعضاء بالمنطقة، حيث بلغ متوسط قيمة معامل جيني ــ هيرشمان لتركز صادراتها الجغرافي نحو ٣٨,٣٪، يليها دولة لبنان في المركز الثاني بقيمة بلغت نحو

٣٥,٩٪، بينما جاءت دول كل من سوريا، مصر، عمان، في المراكز من الثالث إلى الخامس بقيمة بلغت نحو ٣١,٧٪، ١٧٪، ١٤,٨٪ لكل منها على الترتيب، بينما كانت دولتى الجزائر، والكويت أقل الدول الاعضاء في تركز صادراتها الكلية مع بقية الدول الأعضاء بالمنطقة، حيث بلغ متوسط قيمة معامل جيني ــ هيرشمان لتركز صادراتها الجغرافي نحو ٢,٥٪، ٣,٥٪ لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة.

(ج) معاملات التركز الجغرافي للواردات البينية الكلية للدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بتقدير قيم معاملات التركز الجغرافي للواردات البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة وجود تفاوت كبير فيما بين الدول الاعضاء من حيث تركز وارداتها البينية الكلية، وتبين أن دولة البحرين كانت أكثر الدول في تركز وارداتها الكلية مع غيرها من الدول الأعضاء بالمنطقة، حيث بلغ متوسط قيمة معامل جيني ــ هيرشمان لتركز وارداتها الجغرافي نحو ٣٩,١٪، يليها دولة فلسطين في المركز الثاني بقيمة بلغت نحو ٣٨,٥٪، بينما جاءت دول كل من اليمن، عمان، الاردن في المراكز من الثالث إلى الخامس بقيمة بلغت نحو ٣٨,٥٪، ٣٣,٧٪، ٣٠,٩٪ لكل منها على الترتيب، بينما كانت دولتي الجزائر، والامارات أقل الدول الاعضاء في تركز وارداتها الكلية مع بقية الدول الأعضاء بالمنطقة، حيث بلغ متوسط قيمة معامل جيني ــ هيرشمان لتركز وارداتها الجغرافي نحو ٣,٧٪، ٥,٩٪ لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة.

وتشير النتائج السابقة إلى أن معظم الدول العربية تتسم بانخفاض التركز الجغرافي للصادرات والواردات البينية الكلية، مما يعنى انخفاض قيمة الصادرات والواردات البينية الكلية بين الدول العربية بالمقارنة بنظيرتها العربية مع العالم الخارجي، ويدل على اتجاه الدول العربية للخارج في سد معظم احتياجاتها من السلع، واتسمت التجارة الكلية للدول التي تعتمد على تصدير البترول والغاز كالجزائر والسعودية والكويت والامارات وليبيا بضعف تركز تجاراتها مع غيرها من بقية الدول، ما عدا دولة البحرين وعمان التي اتسمت تجاراتها بالتركز المتوسط، كما اتسمت تجارة الدول التي تعتمد بدرجة كبيرة على الناتج الزراعي في ناتجها المحلى الإجمالي كتونس والأردن واليمن ومصر وسوريا وفلسطين بتركز متوسط مع بقية الدول، مما يشير إلى وجود عقبات ومشكلات تحول دون زيادة التجارة البينية الكلية بين الدول الأعضاء بالمنطقة، وانها تتركز في عدد محدود من السلع وأن مجرد الاتفاقيات التجارية ليس كافياً لنمو التجارة البينية العربية، كما يتضح أيضاً أن الدول العربية ذات الاقتصاديات الضعيفة اكثر تركزاً جغرافياً للتبادل التجاري مع غيرها من الدول الأعضاء، في حين يتركز التبادل التجاري للدول العربية ذات الاقتصاديات الكبيرة خارج نطاق المنطقة العربية، مما يفرض أهمية زيادة التعاون والتنسيق بين اقتصاديات الدول الاعضاء ككل.

رابعاً: الهيكل السلعي للتجارة البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تبين أن فئة المصنوعات استحوذت على اكبر أهمية نسبية في متوسط قيمة التجارة البينية الكلية بالمنطقة، حيث بلغت أهميتها النسبية نحو ٤٨,٧٥٪، يليها فئة الوقود المعدني والمعادن الأخرى بنحو ٢٥,٦٥٪، ثم جاءت فئات السلع الزراعية، المصنوعات الأساسية، الآلات ومعدات النقل، المواد الكيماوية، مصنوعات متنوعة أخرى، في المراكز من الثالث حتى السابع بأهمية نسبية بلغت نحو ١٩,٦٪، ١٨,٥٪، ١٢٪، ١١,٥٪، ٧٪ من متوسط قيمة التجارة البينية الكلية بالمنطقة لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة.

كما تبين أن فئة المصنوعات استحوذت على المرتبة الأولى في هيكل الصادرات البينية الكلية بالمنطقة، حيث بلغ إسهامها نحو ٤٦,٩٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية بالمنطقة، وشملت المصنوعات كل من المواد الكيماوية، مصنوعات أساسية، والآلات ومعدات النقل، بالإضافة إلى مصنوعات متنوعة أخرى غير مصنفة، وبلغت الأهمية النسبية لتلك المكونات نحو ١٤,٢٪، ١٦,٨٥٪، ١١,١٪، ٤,٥٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية بالمنطقة لكل منها على الترتيب، تليها فئة الوقود المعدني والمعادن الأخرى بأهمية نسبية بلغت نحو ٣٠,٣٪، بينما جاءت السلع الزراعية في المرتبة الثالثة بأهمية نسبية بلغت نحو ١٨,٢٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية بالمنطقة خلال فترة الدراسة.

كذلك تبين أن فئة المصنوعات استحوذت على المرتبة الأولى في هيكل الواردات البينية الكلية بالمنطقة، حيث بلغ إسهامها نحو ٤٧,٨٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية بالمنطقة، وشملت المصنوعات كل

من المواد الكيماوية، مصنوعات أساسية، والآلات ومعدات النقل، بالإضافة إلى مصنوعات متنوعة أخرى غير مصنفة، وبلغت إسهامات تلك المكونات نحو ١٢,٨٪، ١٧,٤٥٪، ١١,٦٪، ٥,٧٥٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية بالمنطقة، تليها فئة الوقود المعدني والمعادن الأخرى، السلع الزراعية بأهمية نسبية بلغت ٢٧,٩٨٪، ١٨,٩٪ لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة.

وتشير النتائج السابقة الى انخفاض عدد السلع التي يتم تداولها ضمن التجارة البينية الكلية بالمنطقة، وربما يرجع ذلك إلى تشابه معظم الهياكل الإنتاجية بالدول الاعضاء، وتعتبر تلك من اهم المشكلات التي تعترض طريق زيادة التجارة بين الدول الاعضاء، فتماثل إنتاج السلع، يقلل من التبادل التجاري، ويفرض على الدول الاعضاء الاتجاه للخارج لسد احتياجاتها من السلع التي لم تتوفر داخلياً بالمنطقة، حيث تشير إلى ارتفاع نسبة الوقود المعدني والمعادن الأخرى، ويرجع ذلك إلى اعتماد دول الخليج وبعض الدول الاعضاء النفطية الأخرى في تجارتها على النفط، والذى يشكل غالبية تجارتها الخارجية، ومن ثم يجب على تلك الدول البحث بالتعاون والتنسيق مع غيرها من الدول الأعضاء الاخرى غير النفطية في تنوع إنتاج وتجارة السلع، بينما تراجعت السلع الزراعية إلى المرتبة الثالثة ضمن هيكل هذه التجارة مما يفرض على الدول العربية ضرورة التنسيق في السياسيات الإنتاجية للسلع الزراعية، لما لها من أهمية خاصة تتعلق بالأمن الغذائي العربي، ويقلل من عبء الاستيراد من الخارج، وفى ضوء امتلاك الدول العربية لمقومات تحقيق درجات اعلى من الاكتفاء الذاتي وتحقيق مكاسب مشتركة في المجال الزراعي، ويعتبر تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى مجالاً ذات أهمية بالغة، للتعاون بين الدول العربية لزيادة السلع التي يتم تبادلها من ناحية، والتنسيق بين اقتصاديات الدول الأعضاء بالمنطقة لتحقيق مزيد من الاكتفاء الذاتي، وتقليل الاعتماد على الخارج.

الملخص والتوصيات:

تمتلك منطقة التجارة الحرة العربية من المقومات الاقتصادية ما يمكنها من تحقيق مستويات مرتفعة من التبادل التجاري في مختلف المجالات، فهي تمتلك طاقات بشرية هائلة، ومساحات جغرافية شاسعة، وتنوع في الموارد الطبيعية، وفي ظل التغيرات السريعة في النظام الاقتصادي العالمي، واتجاه الدول نحو تكوين التكتلات الاقتصادية للاستفادة من اتساع السوق داخل التكتل، أصبح العمل الجماعي العربي ضرورة لابد منها، بقيام تكتل عربي يحقق للدول العربية الاستفادة من اتساع السوق العربي، وتعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعتبر أهم التجمعات الاقتصادية العربية، حيث تضم معظم الدول العربية، وتشكل غالبية الاقتصاد العربي، وتمتلك الإمكانات والقدرات الاقتصادية، وتكمن مشكلة البحث في انه وبعد مرور نحو عشر سنوات على تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم تزد التجارة البينية بين دول المنطقة بالدرجة المأمولة من تطبيق الاتفاقية، وأهداف اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى في تحقيق معدلات مرتفعة للتجارة البينية بين الدول الأعضاء ولاتزال ضعيفة ودون المأمول رغم امتلاك المنطقة إمكانات اقتصادية كفيلة لتحقيق ذلك، اذ ارتفعت الى نحو ١٠,٣٣٪ فقط في متوسط الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، ويستهدف البحث بصفة رئيسية الوقوف على حجم المقومات والموارد الاقتصادية المتاحة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعلاقة ذلك بالتجارة البينية الكلية للمنطقة، واعتمد البحث بصفة أساسية على الأساليب الوصفية والكمية، كمعادلات الاتجاه الزمنى العام، وقياس درجة الاستقرار الاقتصادي والتركز الجغرافي، بالإضافة الى قياس مؤشرات الكفاءة للتجارة البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واستند البحث بصفة رئيسية على البيانات المنشورة لعديد من الجهات، أهمها: الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وصندوق النقد العربي، والأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "الفاو"، والبنك الدولي، وقطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة المصرية، وغيرها، وقد تمثلت أهم النتائج البحثية في ان إجمالي الرقعة الأرضية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام ٢٠١٢ بلغ نحو ١١,٩٣٨ مليون كم^{٢}، بينما قدر متوسط رقعة الأراضي الزراعية بالمنطقة بنحو ٤,٥ مليون كم^{٢}، تعادل ٠,٣٨٪، وقدر متوسط نسبة رقعة الأراضي القابلة للزراعة من إجمالي الرقعة الأرضية بالمنطقة بنحو ٣,١٪، وتبين ان العراق يتمتع بأكبر كمية من المياه

السطحية، تليها مصر ثم السودان وسوريا، الا ان العراق تتمتع أيضا بأكبر كمية من المياه السطحية ذات المنشأ الداخلي، كما تبين ان معدل نصيب الفرد من المياه بلغ نحو ٥٢٧,٤متر^{٣}، وبلغت المساحة المزروعة بالمحاصيل المستديمة بالمنطقة نحو ١٦,٣٤٪ من المساحة القابلة للزراعة بالمنطقة، وبلغ عدد سكان المنطقة نحو ٣٤٦,٩ مليون نسمة في عام ٢٠١٢، تزيد بمعدل سنوي بنحو ٢,٢٪، وبلغت القوى العاملة الكلية بالمنطقة نحو ١٣٧,١ مليون نسمة في عام ٢٠١٢، تعادل نحو ٣٩,٦٪ من عدد سكان المنطقة، تزيد بمعدل سنوى بنحو ٣,٦٪، واتضح أن المتوسط السنوي لقيمة الناتج المحلى الإجمالي بالمنطقة بلغ نحو ١٤٠٣,٤ مليار دولار، ويزيد بمعدل سنوي بلغ بحوالي ١٢,٢٤٪، واتضح أن المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالمنطقة بلغ نحو ٥٥٣٠,٤ دولار، وتشير الأهمية النسبية للناتج المحلى الزراعي للدول الأعضاء بالمنطقة في إجمالي الناتج المحلى الزراعي للمنطقة الى أن مصر تحتل المرتبة الأولى بأهمية نسبية بلغت نحو ٢١,٣٨٪ من قيمة الناتج المحلى الزراعي للمنطقة، يليها السودان بالمرتبة الثانية بنحو ١٥,١٢٪، وأن المتوسط السنوي لمساهمة القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج المحلى الإجمالي بالمنطقة بلغ نحو ٤,٣٤٪، وقدر متوسط قيمة التجارة البينية الكلية للمنطقة بنحو ١١٣,٢ مليار دولار، وتزيد بمعدل سنوي بلغ نحو ١٤,٨٪، وأن السعودية تحتل المرتبة الأولى بأهمية نسبية بلغت نحو ٢٥,٣٧٪ من قيمة إجمالي التجارة البينية للمنطقة، يليها الامارات في المرتبة الثانية بنحو ١٤,٨٧٪، في حين قدر متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية بنحو ٥٨,٣١ مليار دولار، تزيا‌د بمعدل سنوي بلغ نحو ١٤,٧٪، كما قدر متوسط قيمة الواردات البينية الكلية بنحو ٥٥,٢٢ مليار دولار، تزيد بمعدل سنوي بنحو ١٤,٨٦٪ ، وتشير بيانات الميزان التجاري البيني الكلى للدول الأعضاء الى ان دول كل من الامارات، الجزائر، السعودية، سوريا، وفلسطين حققت فائض في ميزانها التجاري البيني الكلى مع الدول العربية الأخرى، بقيمة بلغت نحو ٢,٢٩، ٠,٣٣، ١٦,٢٣، ١,٤٩، ٠,١١ مليار دولار لكل منها على الترتيب، بينما كان أكبر عجز في الميزان التجاري البيني الكلى للدول الأعضاء من نصيب العراق، المغرب، الأردن، اليمن بقيمة بلغت نحو ٥,٥٩، ٢,٨١، ١,٩١، ١,٦٩ مليار دولار لكل منها على الترتيب، وقدر متوسط الأهمية النسبية للتجارة البينية الكلية في التجارة الكلية بالمنطقة بنحو ١٠,٢٣٪.

ويوصى البحث بآلاتي: ١-التنسيق بين الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في السياسات الاقتصادية خاصة الإنتاج، والتخصص في إنتاج منتجات معينة زراعية وغير زراعية، في دولة أو عدة دول عربية يكون لها ميزة نسبية في إنتاجها، وتوجيه السياسات الزراعية في هذا الاتجاه حتى يمكن تخفيف حدة التنافس بين الدول الاعضاء، .٢-تنمية وتطوير الهياكل التحتية الضرورية لقيام وتوسيع نطاق التبادل التجاري بين الدول الاعضاء، ويشمل ذلك الاتصالات والنقل والموانئ وشبكة الطرق البرية بين الدول العربية،، وضرورة توافر قاعدة معلومات متكاملة عن فروع الإنتاج المختلفة، وطاقاتها الإنتاجية وقدراتها على التوسع لتكون في متناول رجال الأعمال العرب وصانعي القرار في هذه الدول. ٣-تقوية البناء القانوني والمؤسسي الضروري للتكامل الاقتصادي، بإنشاء إدارة متخصصة معنية بشؤون منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في كل دولة عربية، وإيجاد سلطة فعالة مستقلة فوق سلطة الدولة في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي تؤمن الوفاء بالالتزامات من قبل الدول الأعضاء تنفيذا للاتفاقيات والقرارات المتخذة، وتعمل على إزالة كل القيود والعقبات الغير جمركية. ٤-الإسراع بخطوات إقامة الاتحاد الجمركي بين الدول الأعضاء بالمنطقة، بحيث يكون هناك تعريفة موحدة لكل الدول الاعضاء مع العالم الخارجي، وجعل القيود غير الجمركية أكثر وضوحا وشفافية من أجل العمل على إزالتها. ٥-ضمان حرية حركة البضائع والأفراد ورؤوس الأموال مترافقا بالبيئة السليمة في المنطقة، وربط أفضل بين الأسواق المالية المحلية مع الأسواق المالية العالمية.

كلمات مفتاحية: التجارة، الموارد، المقومات، التجارة البينية، الجافتا.

المراجع

أ- مراجع باللغة العربية:

١- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، أعداد مختلفة.
٢- جلال عبد الفتاح الملاح (دكتور): عدم الثبات والتركيز السلعي للصادرات الزراعية، المؤتمر الدولي السابع للإحصاء والحسابات العملية والبحوث الاجتماعية والسكانية، جامعة عين شمس، ١٩٨٢.
٣- رانيا أحمد محمد أحمد: دراسة اقتصادية للاكتفاء الذاتي لاهم السلع الغذائية في الوطن العربي، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة طنطا، ٢٠٠٦.
٤- رسلان خضور (دكتور): تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية ــ حالة سورية، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٨)، العدد (٣)، دمشق، سوريا، ٢٠٠٦.
٥- رياض الفرس (دكتور): التكامل الاقتصادي العربي ــ الواقع والطموح، نشرت بكتاب كونا حول القمة الاقتصادية العربية في شهر يناير ٢٠٠٩، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٩.
٦- سرحان احمد عبد اللطيف سليمان: " اقتصاديات التجارة الخارجية الزراعية العربية"، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، ٢٠١٣.
٧- صلاح محمد زين الدين (دكتور): أثر المشروعات المشتركة في تدعيم التعاون الاقتصادي العربي، المؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين، القاهرة ٢٠-٢٢ نوفمبر ١٩٩٧.
٨- مراد زكى موسى (دكتور)، محمود محمد فواز (دكتور)، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): التجارة الخارجية البينية الزراعية العربية–الوضع الراهن وافاق المستقبل، مجلة كلية الزراعة بكفر الشيخ، مجلد (٤٠)، العدد الثاني، يونيو ٢٠١٤.
٩- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، التجارة الزراعية العربية البيئية والأساليب المقترحة لتنميتها، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الأول للجمعية العربية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، بيروت، لبنان، ١٩٩٤.
١٠- جامعة الدول العربية، مؤتمر مستقبل التجارة العربية ــ التحديات والفرص، تقييم التجارة العربية البينية، فبراير ٢٠٠٣.

ب_ مراجع باللغة الإنجليزية:

1- Ali A. Bolbol and Ayten M. Fatheldin: Intra - Arab Exports and Direct Investment an Empirical – Arab Monetary, Fund - Abu Dhabi, June 2005.
2- Bacchetta, Phillippe, and Eric Van Wincoop: Exchange – Rate Stability Increase Trade and Welfare?, American Economic Review 90 (5), 1093 -1109, Sercu, Piet and Raman Uppal, Exchange Rate Volatility and International Trade, A General Equilibrium Analysis, European Economic Review 47, (2003).
3- Balassa, B., the Theory of Economic Integration, George Allen Univen LTD, London, 1962.
4- Dr.Imed Liman, Dr.Adil Abdalla: Inter – Arab Trade and Potential "Success of AFTA ", The Arab Planning Institute, 1998.
5- Michaely, M., Concentration in International Trade, Amsterdam, 1962.

Agricultural Economic Resources, Agricultural Production and Intra-trade in the Great Arab Free Trade Area

Prof. Dr: Fawaz, .M. M
Prof. and Head of the Dep. of Agricultural Economics
Faculty of Agriculture, University of Kafr El-Sheikh

Dr: S. A.A.Soliman
Dr.in Agricultural Economics Research Institute
Agricultural Research Center

Summary

The Great Arab Free Trade Area is the most important Arab economic Combines, which constitute the majority of the Arab economy, and includes most of the Arab countries; however, there are challenges that prevented the investment of such capacities and capabilities. Perhaps the most prominent of which is the absence of comprehensive development visions to transform this potential diverse service in economic integration. In recognition of the importance of international trade, it has tried to Arab States to engage in many of the bilateral trade agreements, and to keep pace with global developments and to take advantage of its benefits. However, the volume of intra- trade in the region is still weak, where not only increased intra- trade between the countries of the region primarily hoped for from the application of the Convention. Search recommends coordinating between member States in the Arab Free Trade Area in major production, economic policies. In addition, specialization in the production of certain products agricultural and non-agricultural. In a state or several Arab, countries have a comparative advantage in production, and upgrade the standards of efficiency and productivity. the establishment of specialized department for Greater Arab Free Trade Area in every country, Speed up the pace of establishing the customs union among the member states in the region, So that there is a unified tariffs for all Member States with the outside world, and non-tariff restrictions clearer and more transparent in order to work to remove it.